رفع الإلباس
عن حال أُبي بن عباس

الباحث
د/ محمد ورداني عبد الراضي
مدرس الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين والدعوة بأسيوط
جامعة الأزهر

رفع الإلباس عن حال أبي بن عباس

د/ محمد ورادني عبد الراضي عبد الله
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط
جامعة الأزهر- جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: mohamedabdallah77@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، سيدنا محمد النبي المصطفى، والرسول المجتبى، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعـد.. فلما صنَّفَ إمام الدنيا في الحديث محمد ابن إسماعيل البخاري كتابه الصحيح، وتلقته الأمة بالقبول، لم يسلم من تعقيب متتبع، ومن بين تلك التتبعات، حديث يرويه البخاري عن أبيّ بن عباس في ذكر خيل النبي ﷺ، طالَ فيه النظر والبحث في الحديث والقديم، ما بين مغالٍ مفرط، ومعتدل منصف، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي أتناول فيه دراسة هذا الحديث لأبي بن عباس في نفَـسٍ هادئ متأن، دفاعاً عن صحيح البخاري، الذي هو دفاع عن الإسلام.

وانقسمت أجزاء البحث إلى المقدمـة: تكلمت فيها عن أهمية البحث ومشكلته ومنهجه وطريقته، ثم المبحث الأول: الإمام البخاري وجامعه، ثم المبحث الثاني: التوثيق الضمني (معنـاه – وجوهــه)، ويأتي أخيراً المبحث الثالث، وهو صلب البحث ومقصده وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: نص حديث (أبـيّ بن عباس) عند البخاري في صحيحه وتخريجه، ثم المطلب الثاني: ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في أبيّ ومناقشتها، وأخيراً: المطلب الثالث، وفيه: الرد على الشيخ الألباني في تضعيفه هذا الحديث وانتقاده على الأئمـة.

وقد انتهيت في بحثي هذا إلى أن هذا الحديث لأبي بن عباس، هو حديث مقبول جيد، وذكرت الأدلة والبراهين على ذلك من قوانين الرواية وأقوال المحدثين في القديم والحديث. وبالله تعالى التوفيق والسداد.

الكلمات المفتاحية: رفع الإلباس، أبي بن عباس، البخاري، الحديث.

Raf'ul Al-Ilbaas An Haal Ubayy bi Abbas

Mohamed Wardany Abd Elrady Abdolla
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Dawah, Assiut, Al-Azhar University, Egypt
Email: mohamedabdallah77@azhar.edu.eg

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the best of all His creation, our Master Muhammad, peace and blessings be upon him, his family, companions and all followers.
When Imam Muhammad bin Ismail Al-Bukhari compiled and wrote his book (Al-Jame' Al-Sahih), and the nation received it with approval, there were those who commented on him or criticized him. Among those criticisms is a Hadith narrated by Al-Bukhari on the authority of Ubayy bin Abbas in the mention of the Prophet's horses, peace and blessigs be upon him. This Hadith has been extensively studied and researched, ancient and modern, between excessive exaggeration and fair moderation. Hence the importance of this research, in which I study this Hadith of Abu Ibn Abbas in detail and in detail, in defense of Sahih al-Bukhari, which is a defense of Islam.
Parts of the research were divided into the introduction: I spoke about the importance of the research, its problem, methodology and method. Then the first topic: Imam Al-Bukhari and his Sahih. Then the second topic: Implicit Tawtheiq (Their condition in the narrator in terms of acceptance and response) of narrators (meaning - its divisions). Finally comes the third topic, which is the core of the research and its purpose, and it contains three sections: First: the text of the Hadith of (Ubay bin Abbas) in Al-Bukhari in his Sahih, and its Takhreeg. Then, the second section: Mention and discuss the sayings of the scholars of Al-Jarh and Al-Ta'deel in Ubay. And finally: the third section: the response to Sheikh Al-Albani in his weakness .of this Hadith and his criticism of the Imams
In my research, I concluded that this Hadith of Abu Ibn Abbas is a good accepted Hadith, and I mentioned the evidence and proofs for that from the laws of the .narration and the sayings of Hadith scholars, ancient and modern
Finally, I ask Allah Almighty to always guide us to the right path

Keywords: Raf'ul Al-Ilbaas , Ubayy bi Abbas, Bukhari, Hadith.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، سيدنا محمد النبي المصطفى، والرسول المجتبى، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، كلما ذكره الذاكرون أو غفل عن ذكره الغافلون.

وبعـــد.. فقد امتـنّ الله علينا بحفظ كتابه، فقال تبارك اسمه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢] .

ومن تمام هذا الامتنان وعْدُهُ سبحانه بحفظ البيان للكتاب، وهو سنة النبي المصطفى ﷺ، قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦ : ١٨]، ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالسنة وعلومها محفوظة بحفظ الله عز وجل لكتابه العزيز، والناس في كل زمان ومكان منذ صدر الإسلام، لا يزالون ينفِر من كل فرقة منهم طائفة، يَنفُون عن سنة خير النبيين، تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، مبتغين بذلك فضيلة الوعد النبوي بشفاعة المصطفى ﷺ يوم الدين، وجَعَلوا الاشتغال بذلك من أعظم الطاعات وأجلّ القربات.

ولما صنّفَ إمام الدنيا في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- كتابه الصحيح، وتلقته الأمة بالقبول، لم يسلم من تعقيب متتبع، ومن بين تلك التتبعات، حديث يرويه البخاري عن أبيّ بن عباس في ذكر خيل النبي ﷺ، طالَ فيه النظر والبحث في الحديث والقديم، ما بين مغالٍ مفرط، ومعتدل منصف، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي أتناول فيه دراسة هذا الحديث لأبي بن عباس في نفَسٍ هادئ متأن، دفاعاً عن صحيح البخاري، الذي هو دفاع عن الإسلام، ويجيء هذا البحث تحت عنوان: (رفع الإلباس عن حال أبيّ بن عباس).

وتنحصر مشكلة البحث فيما يلي:

١-كيف أخرج الإمام البخاري حديث أبيّ بن عباس في صحيحه وقد ضعفه عدد من النقّاد؟

٢-ما هي درجة أبيّ بن عباس التي ارتضاها الإمام البخاري وبها جعل حديث أبيّ على شرط صحيحه، فأخرجه فيه احتجاجاً.

٣-كيف نستطيع أن نوفق بين كلام أكابر العلماء أمثال الدارقطني والذهبي وابن حجر، الذين اختلفت أقوالهم في أبيّ؟ وما هو آخر ما استقر عليه رأيهم فيه؟

الدراسات السابقة:

لم أقف في حدود ما اطَّلَعت عليه على دراسة سابقة تناوَلَت موضوع البحث، فجمَعَت كل ما وَرَد من كلام العلماء ونقاد الحديث قديماً وحديثاً في حديث أبيّ بن عباس في صحيح البخاري في إطار بحثي واحد، ومن ثم

دراسة جميع ذلك، وصولاً إلى نتيجة ترتكز على أساس قويّ من البراهين الظاهرة في شأن هذا الحديث وراويه موضوع هذا البحث.

منهج البحث:

يأتي هذا البحث متبعاً المنهج الاستقرائي التحليلي[1] في خطواته، وذلك وفق الآتي:

١- جمع أقوال العلماء قديما وحديثا حول أُبيّ وحديثه في الصحيح.

٢- تحليل ونقد آراء العلماء وما ورد من ذلك في مصنفاتهم المتقدم منها تصنيفاً والمتأخر، إذا كان لهم أكثر من رأي في مصنفاتهم، سواء خالَفَ أحدها الآخر أم لم يخالف.

٣- أصوغ ما أصل إليه من نتائج في ضوء تلك المعطيات التي يسلِمنى إليها ما وقفت عليه من صنيع العلماء عند كلامهم عن أبي وحديثه في الصحيح.

٤- أخرج الأحاديث، وأوثق النصوص، وأعرف بالأماكن والأعلام التي ترد في ثنايا البحث.

---

(١) يعَرّف المنهج الاستقرائي: بأنه المنهج القائم على تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية، أما المنهج التحليلي: فهو المنهج القائم على وصف منظم ودقيق لنصوص مكتوبة ومن ثم دراسة مضمونها وتحليله (ينظر: مناهج البحث العلمي – ص٦٠، ص٧٣ – محمد سرحان علي المحمودي).

طريقة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة: وفيها أهمية البحث ومشكلته ومنهجه وطريقته.

المبحث الأول: الإمام البخاري وجامعه، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري رحمه الله ورضي عنه:

المطلب الثاني: صحيح البخاري.

المبحث الثاني: التوثيق الضمني (معناه – وجوهه).

المبحث الثالث: رفع الإلباس عن حال أبي بن عباس، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نص حديث (أبيّ بن عباس) عند البخاري في صحيحه وتخريجه.

المطلب الثاني: ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في أبيّ ومناقشتها.

المطلب الثالث: الرد على الشيخ الألباني في تضعيفه هذا الحديث وانتقاده على الأئمة.

خاتمة البحث وأهم توصياته.

فهارس البحث .

المبحث الأول

الإمام البخاري وجامعه

وتحته مطلبان:

المطلب الأول:

التعريف بالإمام البخاري

المطلب الثاني:

صحيح البخاري.

المطلب الأول التعريف بالإمام البخاري رحمه الله ورضي عنه

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة[١] الجعفي[٢]، البخاري[٣].

ولد البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة ببخارَى، ومات أبوه وهو صغير، ونشأ في حجر أمه، ثم حج مع أمه وأخيه أحمد، وكان أسن منه، سنة عشر ومئتين، فأقام هو بمكة مجاورا يطلب العلم، ورجع أخوه أحمد إلى بخارى ومات بها.

---

(١) اختلف في ضبط اسم جده الأعلى (بردزبة)، والأشهر فيه كما قال الحافظ ابن حجر، ما ضبطه به الأمير بن ماكولا: بباء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة ثم هاء (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب – ٨/٢٩٥؛ هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٥٠١).

(٢) الجعفي: نسبة إلى اليمان الجعفي والي بخارى، وكان والد جده أسلم على يديه فنسب إليه نسبة ولاء.

(٣) البخاري: نسبة إلى بخارى بضم الباء الموحدة: وهي الآن مدينة تابعة لجمهورية أوزبكستان في آسيا الوسطى، وكانت سابقا تحت نفوذ الاتحاد السوفييتي، وهي خامس أكبر مدن أوزبكستان وعاصمة ولاية بخارى، فتحها المسلمون عام ٨٩ هـ على يد قتيبة ابن مسلم الباهلي، وغالب سكانها يتحدثون الفارسية. (عجائب البلدان من خلال مخطوط خريدة العجائب وفريدة الغرائب لسراج الدين بن الوردي – أنور محمود زناتي – ص:٩٥).

حفظـه:

قال محمد بن أبي حاتم[١]، ورَّاق البخاري: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، قال: ولما طعنت في ثاني عشرة صنفت كتاب "قضايا الصحابة والتابعين"، ثم صنفت "التاريخ" في المدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة[٢].

وقال حاشد بن إسماعيل[٣]: كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة، وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فلُمْنَاهُ بعد ستة عشر يوما، فقال: قد أكثرتم علي فاعرضوا علي ما كتبتم، فأخرجناه، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نُحكِم كتبنا من حفظه[٤].

---

(١) محمد بن أبي حاتم أبو جعفر الوراق النحوي، عرِفَ بورّاق البخاري، كان يملي عليه كتبه الصحيح وغيره، لم أقف له على ترجمة كاملة (ينظر: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري – محمد الخضر الشنقيطي ت ١٣٥٤هـ – ١٠٣/١).

(٢) تهذيب الكمال – ٤٣٩/٢٤ – ت ٥٠٥٩.

(٣) حاشد بن إسماعيل: هو: ابن عيسى البخاري الحافظ، أحد أقران البخاري، مات سنة إحدى وستين ومائتين وقيل سنة اثنتين وستين (تذكرة الحفاظ – ١١٠/٢ – ت ٥٨٨).

(٤) هدي الساري – ص ٤٧٨.

من ثناء شيوخه عليه:

قال قتيبة بن سعيد(١): جالست الفقهاء والزهاد والعباد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة(٢).

وقال الحسين بن حريث(٣): لا أعلم أني رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كأنه لم يخلق إلا للحديث(٤).

وقال أبو بكر ابن أبي شيبة(٥) ومحمد بن نمير(٦): ما رأينا مثل محمد ابن إسماعيل(٧).

وقال يحيى بن جعفر البيكندي(١): لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموت محمد ابن إسماعيل فيه ذهاب العلم(٢).

---

(١) قتيبة بن سعيد: ابن جميل الثقفي مولاهم أبو رجاء، مات سنة مائتين وأربعين (تهذيب الكمال – ٥٢٣/٢٣ – ت ٤٨٥٢).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح – ابن الملقن – ٦١/١.

(٣) الحسين بن حريث: الخزاعي مولاهم، مات سنة أربع وأربعين ومائتين (تهذيب التهذيب – ٢٨٩/٢ – ت ٥٩٢).

(٤) سير أعلام النبلاء – ٤٢٢/١٢ – ت ١٧١.

(٥) أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان أبو بكر الحافظ الكوفي (تهذيب التهذيب – ٣/٦ – الترجمة الأولى).

(٦) محمد بن عبد الله بن نمير: الهمداني أبو عبد الرحمن الكوفي الحافظ، مات سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة (تهذيب الكمال – ٥٦٦/٢٥ – ت ٥٣٧٩).

(٧) هدي الساري – ص: ٤٨٤.

من ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه عليه:

قال الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجِل[٣]: ما رأيت مثل محمد ابن إسماعيل، ومسلم حافظ ولكنه لم يبلغ مبلغ محمد بن إسماعيل، قال: ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعان إليه، وكان أمة من الأمم، ديّنًا، فاضلا، يحسن كل شيء[٤].

وقال الدارمي[٥]: قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل، وهو أعلمنا وأفقهنا وأكثرنا طلبا، وهو أكيس خلق الله، عقل عن الله ما أمر به ونهى عنه من كتابه وعلى لسان نبيه[٦].

---

(١) يحيى بن جعفر البيكندي: هو ابن أعين الأزدي أبو زكريا البخاري البيكندي، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين (تهذيب الكمال – ٢٥٤/٣١ – ت ٦٨٠٢).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري – القسطلاني – ٣٧/١.

(٣) الحسين بن محمد المعروف بعبيد العَجِل: هو أبو علي الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي، تلميذ يحيى بن معين، مات سنة أربع وتسعين ومائتين، وقد جاوز الثمانين (سير أعلام النبلاء – ٩٠/١٤ – ت ٤٩).

(٤) سير أعلام النبلاء – ٤٣٦/١٢ – ت ١٧١.

(٥) الدارمي: هو الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (تذكرة الحفاظ – ٩٠/٢ – ت ٥٥٢.

(٦) تهذيب الأسماء – ص: ٩٥.

وقال أبو الطيب حاتم بن منصور[١]: كان محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره، ونفاذه في العلم، وقال أبو سهل محمود بن النضر[٢]: سمعت أكثر من ثلاثين عالما من علماء مصر يقولون: حاجتنا في الدنيا النظر إلى محمد بن إسماعيل[٣].

وقال أبو بكر ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بحديث رسول الله ﷺ وأحفظ من محمد بن إسماعيل البخاري[٤]،

وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري[٥].

وقال له الإمام مسلم صاحب الصحيح: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[٦]، وقال أيضاً: دعني أُقَبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين،

---

(١) أبو الطيب حاتم بن منصور: هو الكَسّيّ، ولم أقف على ترجمة له، ونَقَل هذا الكلام له في البخاري، الذهبي في السير (ينظر: سير أعلام النبلاء – ١٢/٤٢٧ – ت ١٧١)، والكِسّيّ: بكسر الكاف وتشديد السين المهملة، هذه النسبة إلى بلدة بما وراء النهر يقال لها كسّ (الأنساب للسمعاني – ١١/١٠٨).

(٢) عزاه إليه الحافظ في الهدي والتغليق، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) هدي الساري – ص ٤٨٥، تغليق التعليق على صحيح البخاري – ٥/٤١٠.

(٤) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث – ص: ٧٤؛ والخطيب في "تاريخ بغداد – ٢/٢٧؛ وابن عساكر في "تاريخ دمشق – ٥٢/٦٥.

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح – ١/٦٥.

(٦) تهذيب الأسماء – ص: ٩٦.

ويا طبيب الحديث في علله[١].

من أخبار عجيب حفظه:

قال أبو الأزهر[٢]: كان بسمرقند أربع مائة محدث، فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد العراق في إسناد الشام، وإسناد الحرم في إسناد اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة[٣].

وقال محمد بن حمدُوْيه[٤]: سمعت البخاري يقول: أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح[٥].

وقال ورّاقه[٦]: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت

---

(١) تاريخ بغداد – ١٣/ ١٠٢ – ت ٧٠٨٩.

(٢) أبو الأزهر: هو أحمد بن الأزهر بن منيع، أبو الأزهر النيسابوري، مات سنة ثلاث وستين ومائتين (تهذيب التهذيب – ١٠/١ – الترجمة السادسة)

(٣) هدي الساري – ص ٤٨٦.

(٤) محمد بن حمدويه: هو أبو نصر المروزي الحافظ، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة (سير أعلام النبلاء – ١٥/٨٠ – ت ٤٧)، والمحدثون وطائفة من غيرهم يضمون ما قبل الواو في لفظة "ويه" في حمدويه وما شابهه من الأسماء كسيبويه وراهويه وغيرها، مع تسكين الواو وفتح الياء، لأن ويه تقال للتفجع، وهو أيضاً اسم شيطان كما قاله السيوطي (ينظر: بغية الوعاة – ٤٢٨/١، الأعلام للزركلي – ٢٦٨/٣، معجم المناهي اللفظية – بكر أبو زيد – ١٦/٢٨).

(٥) تهذيب الأسماء – ص: ٩٤.

(٦) سبقت ترجمته في ص (٣٦٥٨) من البحث.

في تصانيفي من الأحاديث، فإذا هو نحو مائتي ألف حديث[١].

وقصة أهل بغداد حين قلبوا له مائة حديث وأدخلوا أسانيدها ومتونها في بعضها البعض، مشهورة معلومة، وقد جاء في آخرها أن البخاري لما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول، فقال: أما حديثك الأول فقلتَ: كذا، وصوابه كذا، وحديثك كذا، وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر الناس له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل، قال ابن حجر –رحمه الله-: وليس العجب من رده للخطأ، فإنه كان حافظا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة[٢].

وفاتـــه -رحمه الله-:

خرج البخاري إلى خَرْتَنك[٣]، وكان قد وقعت بينه وبين أمير بخارَى خالد ابن أحمد الذهلي[٤] وحشة بسبب ما ادعاه بعض علمائها على البخاري

---

(١) هدي الساري ص ٤٨٧.

(٢) المرجع السابق نفسه – ص ٤٨٦.

(٣) خرتنك: بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة، وكاف: قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان (معجم البلدان – ٣٥٦/٢).

(٤) خالد بن أحمد الذهلي: هو: خالد بن أحمد بن خالد السدوسيّ الذهلي، أبو الهيثم: أحد الأمراء في العهد العباسي، ولي إمرة خراسان، ثم بخارى وسكنها، وله بها آثار محمودة، وكان عالما بالحديث (الأعلام للزركلي – ٢٩٤/٢).

بمخالفة السنة من القول بخلق القرآن، فأخرجه أمير بخارَى إلى ذلك البلد، والتي لم يلبث فيها إلا يسيراً حتى توفي -رحمه الله-، يقول غالب بن جبريل الذي نزل عنده البخاري بِخَرْتَنْك: فلما أدرجناه في أكفانه وصلينا عليه، ووضعناه في قبره، فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك، ودامت أياما، وجعل الناس يختلفون إلى القبر أياما، يأخذون من ترابه حتى جعلنا عليه خشبا مشبكا، وقال عبد الواحد بن آدم الطواويسي(١): رأيت النبي ﷺ في النوم، ومعه جماعة من أصحابه وهو واقف في موضع، فسلمت عليه، فرد عليّ السلام، فقلت له: ما وقوفك هنا يا رسول الله؟ قال: أنتظر محمد بن إسماعيل، قال: فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت فيها النبي ﷺ وكان ذلك ليلة السبت، ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومئتين، وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما، تغمده الله برحمته.

(١) الطواويسي: بفتح الطاء والواو وبعد الألف واو ثانية مكسورة وياء ساكنة مثناة من تحتها وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى (طواويس) وهي قرية من قرى بخارى (اللباب في تهذيب الأنساب - ٢/٢٨٧).

المطلب الثاني

صحيح البخاري
(تسميته – الباعث على تأليفه- شرطه)

تسميته:

اشتهر بـ "صحيح البخاري"، وسماه صاحبه -رحمه الله تعالى ورضي عنه- كما ذكر الحافظ في مقدمة الفتح: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"(١).

الباعث على تأليفه:

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري أسبابا ثلاثة دعت الإمام البخاري -رحمه الله- إلى تصنيف الصحيح:

الأول: أنه وجد الكتب التي ألفت قبله بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغثه سمين، قال: فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته أمين.

الثاني: ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق ابن راهوية(٢)، قال: كنا عند إسحاق بن راهوية فقال: " لو جمعتم كتاباً مختصراً

---

(١)هدي الساري مقدمة فتح الباري – الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه وتسمية المؤلف لكتابه – ٨/١.

(٢) إسحاق بن راهوية: أبو يعقوب المروزي، الإمام الحافظ (تهذيب التهذيب – ١٩٠/١ – ت ٤٠٨).

لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح"[١].

الثالث: قال: وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس[٢] قال سمعت البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح"[٣].

فضائل الجامع الصحيح ومكانته:

من فضائل كتابه "الجامع الصحيح" ما رواه الفربري[٤]، قال: سمعت البخاري يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح – ١/٧٤.

(٢) محمد بن سليمان بن فارس: أبو أحمد النيسابوري، قرأ على الإمام البخاري جزءاً من التاريخ الكبير، مات سنة اثني عشرة وثلاثمائة (تاريخ الإسلام – ٧/٢٥٥ – ت ٧٥).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح – الفصل الأول: في بيان السبب الباعث لأبي عبدالله البخاري على تصنيف جامعه الصحيح وبيان حسن نيته في ذلك – ص٦.

(٤) الفربري: محمد بن يوسف بن مطر، أبو عبد الله الفربري، سمع الصحيح من أبي عبدالله البخاري، مات سنة عشرين وثلاثمائة (سير أعلام النبلاء–١٥/١٠– الترجمة الخامسة)، والفَرَبْرِي: قال السمعاني: بفتح الفاء والراء وسكون الباء المنقوطة بواحدة وبعدها راء أخرى، هذه النسبة إلى فربر، وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى (الأنساب–١٠/١٧٠)، وفربر الآن هي مدينة وعاصمة مقاطعة فربر في ولاية ليباب من جمهورية تركمانستان من جمهوريات الاتحاد السوفيتي ينظر: موسوعة ويكيبيديا على شبكة المعلومات العالمية: (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D8%A8%D8%B1)

وصليت ركعتين[١]، وفي رواية البجيري[٢]: صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين، وتيقنت صحته[٣]، وقال البخاري: صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله[٤] وقال: لم أخرِّج في هذا الكتاب إلاَّ صحيحًا، وما تركتُ من الصَّحيح أكثر[٥].

---

(١) رواه الخطيب في "تاريخ بغداد – ٩/٢؛ وابن عساكر في "تاريخ دمشق – ٧١/٥٢.

(٢) البجيري: هو أبو حفص عمر بن محمد بن بجير، الإمام الحافظ، المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (تذكرة الحفاظ – ٢٠٦/٢ – ت ٧٣٣)، والبُجَيْري: قال ابن الأثير: بضم الباء الموحدة وفتح الجيم وسكون الياء المثناة من تحت والراء المهملة، هذه النسبة إلى الجد وهو بجير أ.هـ (اللباب في تهذيب الأنساب – ١٢٢/١)، وله "المستخرج على صحيح البخاري"، والذي طبع حديثاً في مجلدين من إصدار دار الفاروق.

(٣) في معنى كون البخاري –رحمه الله- صنف الصحيح في المسجد الحرام يقول الحافظ -رحمه الله-: الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله : إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روى ابن عديٍّ عن جماعة من المشايخ أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين، قال الحافظ : ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم لأنه يحمل على أنه كتبه في المسودّة وهنا حوّله من المسودّة إلى المُبيضة. (هدي الساري – ص: ٤٨٩، تغليق التعليق – ٤١٨/٥).

(٤) هدي الساري – ص ٤٨٩، وينظر أيضاً: تهذيب الأسماء واللغات – ٧٤/١.

(٥) التوضيح شرح الجامع الصحيح – ٢٩/٢.

وقال وَرّاقُه محمد بن أبي حاتم النحوي[١]: رأيت البخاري في المنام خلف النبي ﷺ، والنبي ﷺ يمشي، فكلما رفع ﷺ قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع[٢].

وروى الخطيب أيضا أن الفربري قال: رأيت النبي ﷺ في النوم، فقال لي: أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل، فقال: أقرئه مني السلام[٣].

وقال أبو زيد المروزي[٤]: كنت نائما بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ فقال لي: يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي، ولا تدرس كتابي، فقلت: يا رسول الله! وما كتابك؟ فقال: جامع محمد بن إسماعيل[٥].

وقال الإمام النووي -رحمه الله-: اتفق العلماء على أن أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم

---

(١) سبقت ترجمته في ص (٣٦٥٨) من البحث.

(٢) هدي الساري – ص ٧.

(٣) تهذيب الأسماء – ص: ٩٤.

(٤) أبو زيد المروزي: هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الفقيه، أبو زيد المَرْوَزي الشّافعي الزّاهد، مات سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة (تاريخ الإسلام ت بشار – ٣٦٣/٨ – ت ٢٦).

(٥) كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري – محمد الخضِر الشنقيطي – ٨٨/١.

الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجمهور وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث[١].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في مقدمة الفتح: وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامعه الصحيح قد تصدى للاقتباس من أنوارهما البهية تقريرا واستنباطا، وكرع من مناهلهما الروية انتزاعا وانتشاطا، ورزق بحسن نيته السعادة فيما جمع، حتى أذعن له المخالف والموافق، وتلقى كلامه في التصحيح بالتسليم المطاوع والمفارق[٢].

المطبوع من مصنفاته الأخرى غير الصحيح:

١- الأدب المفرد.

٢- التاريخ الصغير.

٣- التاريخ الكبير.

٤- خلق أفعال العباد.

٥- رفع اليدين في الصلاة.

٦- الضعفاء.

٧- القراءة خلف الإمام[٣].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم - ١٤/١؛ وينظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح - ص ١٨؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي - ٧٤/١؛ هدي الساري - ص ١١.

(٢) هدي الساري ص ٣.

(٣) هذه المصنفات نص عليها الحافظ في مقدمة الفتح، وذَكَر من رواها عن البخاري ومن نَسَبَها له من الأئمة أصحاب المصنفات في مصنفاتهم. (هدي الساري- ص ٤٩٣).

شرط البخاري في صحيحه:

شرط البخاري في صحيحه هو مما استفيد من صنيعه وطريقته ومنهجه فيه، فالبخاري -رحمه الله- لم ينص صراحة على هذا الشرط، ومن أراد الوقوف عليه، فليولّ وجهه شطر "فتح الباري"، "فكلُّ الصيد في جَوف الفِرا"(١)، "ولا هجرة بعد الفتح"(٢)، حيث يقول مصنفه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في بداية الفصل الثاني من مقدمته "هدي الساري"، والمعنون: "في بيان موضوعه، والكشف عن مغزاه فيه، وتسمية المؤلف لكتابه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" يقول -رحمه الله-: تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا".

وبعد أن قرّر الحافظ ذلكم الأصل العام والشرط المجمل، وهو كون البخاري -رحمه الله- لا يورد في جامعه إلا ما صح، شَرَعَ في تفصيل ما أجمل، فيقول -رحمه الله- في موضع بعده: ولنشرع الآن في تحقيق شرطه فيه

---

(١) ينظر: الأمثال لأبي عبيد – ص٣٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير – باب فضل الجهاد والسير – صحيح البخاري – ٣/١٠٢٥ – حديث ٢٦٣١، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا).

وتقرير كونه أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي، ثم ساق بسنده إلى أبي الفضل بن طاهر المقدسي ما قاله في كتابه "شروط الأئمة الستة" في شرط البخاري في صحيحه: شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى[1].

ثم نَقَلَ الحافظ رد المقدسي وأبي بكر الحازمي على دعوى الحاكم أن من شرط الشيخين أن يكون للصحابي راويان فصاعداً، ثم يكون للتابعي راويان ثقتان، وهكذا حتى شيخ البخاري ومسلم، ثم أورد بعده الحافظ قولَ الحازمي في كتابه "شروط الأئمة الخمسة" عن شرط الصحيح: إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا وأن يكون راوية مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد، قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول، قال: وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم.

ثم مثّلَ الحازمي لبيان ذلك بطبقات الرواة عن الزهري، وأن شرط البخاري هم الطبقة الأولى عن الزهري في الحفظ والإتقان، فيخرج عنهم

(١) شروط الأئمة الستة – أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي – ص ١١ والتي بعدها.

استيعاباً، ولا يعرّج على الثانية إلا انتقاءً من حديثهم، أما الثانية فهم شرط مسلم، فيخرّج حديثهم استيعاباً مع حديث الطبقة الأولى، ولا يعرّج على الثالثة إلا نادراً(١).

وفي نهاية كلامه يقول الحازمي: وعلى هذا ينبغي أن يسبر حال الشخص في الرواية بعد ثبوت عدالته، فمهما حصل الفهم بحال الراوي على النحو المذكور، وكان الراوي محتوياً على الشرائط المذكورة، تعيّن إخراج حديثه منفرداً كان أو مشاركاً(٢).

وقد عقب الحافظ ابن حجر على ما مثّلَ به الحازمي من طبقات الرواة عن الزهري فقال -رحمه الله-: وهذا المثال الذي ذكرناه -أي عن الحازمي- هو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ(٣).

ومن مفردات شرط البخاري في الصحيح، والتي كان بها مُقدّماً على صحيح مسلم رحمهما الله، ما كان من شرطه في المعاصرة واللقاء بين الراوي وشيخه، حيث نَقَل الحافظ في شرحه لنخبة الفكر اشتراط البخاري تحقق

---

(١) شروط الأئمة الخمسة – ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق نفسه – ص ٤٠.

(٣) هدي الساري – الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه وتسمية المؤلف لكتابه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه – ص ١٢.

اللقاء بين الراوي وشيخه الذي ينقل عنه بالعنعنة، بخلاف مسلم الذي يكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقاء، وهو ما نص عليه أيضا الحافظ ابن كثير -رحمه الله- في الباعث الحثيث فقال: أول من اعتنى بجمع الصحيح أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فهما أصح كتب الحديث، والبخاري أرجح، لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة(١).

ويقول العلامة الشوكاني في مقدمة كتابه: "قَطْر الوَلِيّ على حديث الولِيّ": ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده -يعني الحديث موضوع الكتاب-، فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين، أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه المتلقى بالقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك، وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما، وردوه أبلغ رد، وبينوا صحته أكمل بيان، فالكلام على إسناده بعد هذا، لا يأتي بفائدة يعتد بها، فكل رواته قد جازوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن(٢).

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث – ص: ٨٢.

(٢) قَطْر الوَلِيّ على حديث الولِيّ – محمد بن علي الشوكاني – ص ٢٣٠.
وهو كتاب صنّفه الشوكاني -رحمه الله- في تخريج حديث البخاري في الصحيح: "مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ"، والذي قال في أوله: وسميته " قَطْر الوَلِيّ على حديث=

وقد ميّز العلماء بين من أخرج له البخاري احتجاجاً من رواة الصحيح فروى له في الأصول، وبين مَن أخرج له متابعةً واستشهاداً وتعليقاً، حتى كان احتجاج صاحبي الصحيح أو أحدهما براوٍ في كتابيهما قرينة لتوثيقه وقبول روايته، ويلحق بذلك تعديل الرواة الذين أخرج لهم الترمذي وابن خزيمة والدارقطني وغيرهم، وحكموا على أحاديثهم بالصحة، فكان ذلك باباً لتعديلهم والحكم بقبول مروياتهم، فيما عرف واشتهر بالتوثيق الضمني أو التعديل الفعلي، وهو من القواعد المهمة في الحكم على الرواة، والتي نراها في تطبيقات كثير من العلماء المتأخرين أمثال المقدسي، وابن دقيق العيد، والذهبي، وسبط بن العجمي، وابن حجر، وابن ناصر الدين، وغيرهم، على ما سيأتي تفصيله وبيانه عند الحديث عن تلك القاعدة التي أُفرِدها بالحديث فيما يلي، لكونها من أهم الأسس التي اعتمد عليها هذا البحث فيما وصل إليه من نتائج.

=الولِيّ"، قال في الصحاح: الولِيّ: المطر بعد الوَسمِيّ، سمي وليا لأنه يلي الوسمي، والوسمِيّ: هو مطر الربيع الأول قبل الشتاء، وولِيَت الأرض فهي مُوْلِيّة، إذا أصابها الولِيّ (جمهرة اللغة – باب الثنائي في المعتل وما تشعب منه – مادة ولي – ٢/٥٩، وينظَر: قطر الوليّ – ص ٢٢٩).

المبحث الثاني

التوثيق الضمني

(معناه - وجوهه)

التوثيق الضمني هو من صور تعديل الرواة، وقيل ضمناً لأنه في مقابل التوثيق الصريح، الذي ينص فيه أحد علماء الجرح والتعديل على تعديل راوٍ بأيٍّ من عبارات التعديل أو التوثيق.

وقد جاءت هذه التسمية في استعمالات العلماء، من ذلك ما عزاه الحافظ السخاوي في فتح المغيث، إلى ابن المنيَّر -رحمه الله- قال: قال ابن المنيّر في "الكفيل"(١): للتعديل قسمان: صريحي وغير صريحي، فالصريحي واضح، وغير الصريحي، وهو الضمني، كرواية العدل وعمل العالم(٢)(٣).

ومن قبله أبو المعالي الجويني -رحمه الله- في كتابه "البرهان" قال: فالتعديل والجرح يقعان على وجهين أحدهما التصريح والثاني: الضمن(٤).

---

(١) الكفيل: هو كتاب "الكفيل بالوصول إلى ثمرات الأصول" لناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندراني المعروف بابن المنيّر المالكي (ت ٦٨٣ هـ)، اختصر فيه "البرهان في أصول الفقه" لأبي المعالي الجويني الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ)، وظل هذا الكتاب – الكفيل– حبيس المخطوطات، حتى طبعته حديثاً (دار أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل – الكويت) بتحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف، ١٤٤٢ هـ /٢٠٢٠م

(٢) قوله "كرواية العدل وعمل العالم": أراد به ما يكون من رواية الثقة عن راوٍ ليس فيه جرح ولا تعديل، وكذلك عمل العالم على وفق حديث، فهناك مَن قال إنه حكم منه عليه بالصحة، ورواية العدل عن راو لم يرد فيه جرح ولا تعديل هو من وجوه التوثيق الضمني للرواة.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث – ٤٣/٢.

(٤) البرهان في أصول الفقه – باب الأخبار – فصل في التعديل والتجريح – ٢٣٧/١.

فالتعبير بالضمني هو مما سبق الاصطلاح عليه بين العلماء.

ولا ريب أن التوثيق الصريح أقوى دلالةً وأعلى رتبة في بيان حال الراوي من التوثيق الضمني،

وعن ذلك الفرق بين الصريح والضمني يقول الذهبي -رحمه الله-: الثقة مَن وثقه كثير ولم يُضَعّف، ودونه مَن لم يُوَثّق ولا ضعِّف، فإن خُرِّج حديث هذا في "الصحيحين"، فهو موثق بذلك، وإن صحَّحَ له مثل الترمذي وابن خزيمة، فجيد أيضا، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حُسْنُ حديثه(١).

وإذا كان التوثيق الصريح قد قُعِّدَت له القواعد ووضعت له الضوابط والشروط، إلا إن التوثيق الضمني عُرِفَت ضوابطه وشروطه من خلال التطبيقات العملية للمحدثين في مصنّفاتهم،

وجوه التوثيق الضمني:

إن من يطالع صنيع العلماء ويستقرئ تصرفاتهم في تخريجاتهم وأحكامهم على الأحاديث يظهر له بجلاء الكثير من وجوه التوثيق الضمني للرواة، وأذكر فيما يلي نماذج من تلك الوجوه المستنبطة من هذه التطبيقات العملية للعلماء في مصنفاتهم لهذه القاعدة المهمة في الحكم على الرواة وتعديلهم، والتي لا يسع أحداً من المشتغلين بعلم الحديث إغفالها.

---

(١)الموقظة – ص: ٧٨.

الوجه الأول: تعديل الراوي بإخراج حديثه في الصحيحين أو أحدهما:

هذا الوجه من وجوه التوثيق الضمني يأتي في أعلى درجات تعديل الرواة ضمناً، فإخراج صاحبي الصحيح، البخاري ومسلم، لراوٍ بعينه في كتابيهما احتجاجاً، هو تعديل لذلك الراوي، وفي معنى ذلك يقول ابن دقيق العيد -رحمه الله-: ولمعرفة كون الراوي ثقة، طرق منها: إيراد أصحاب التواريخ ألفاظ المزكين في الكتب التي صنفت على أسماء الرجال ككتاب تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم، وغيرهما.

ومنها: تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي، محتجين به.

وهذه درجة عالية، لما فيها من الزيادة على الأول، وهو إطباق جمهور الأمة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة.

وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما وقد وجد فيهما هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلم فيه بعضهم.

وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد به ونقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة، تزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه، من اتفاق الناس بعد الشيخين

على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما أ.هـ[1].

ويقول أيضاً الحافظ الذهبي -رحمه الله-: مَن أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا.

فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق، ولا غمز، فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه، فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة.

ويقول بعده: فكل من خرج له في الصحيحين، فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بين أ.هـ[2].

ويقول الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح عند كلامه على مَن تُكلّم فيه من رجال الصحيح: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين،

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح – ص: ٥٤ والتي بعدها.

(٢) الموقظة – ص: ٨٠.

وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَن ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول أ.هـ[١].

وبعد هذه النقول الصريحة الظاهرة عن العلماء في تعديل الرواة بما كان من صنيع الشيخين من إخراج حديثهم احتجاجاً في الصحيحين، أسوق عددا من تطبيقاتهم في مصنفاتهم حول هذا:

- يقول الذهبي في الميزان في ترجمة (إسرائيل بن يونس): إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه[٢].
- ويقول في ترجمة (حفص بن ميسرة): وثقه أحمد، وابن معين، وقال أبوحاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، في حديثه بعض الأوهام، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، قلت: بل احتج به أصحاب الصحاح، فلا يلتفت إلى قول الأزدي[٣][٤].
- وقال في "الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" عند ترجمة (أحمد ابن صالح): أحمد بن صالح الطبري حافظ الديار المصرية وعالمها ثقة جبل لم

---

(١) هدي الساري – ص ٣٨٤.

(٢) ميزان الاعتدال – ١/٣٦٦ – ت ٨٢١.

(٣) المرجع السابق نفسه – ١/٥٦٩ – ت ٢١٦٤.

(٤) ينظر من بين مواضع إخراج البخاري حديث حفص بن ميسرة في صحيحه، الأحاديث: ١٤٣٨، ٢٣٣٣، ٤٠٣٩، ٤٣٠٥.

يلتفت الى قول يحيى بن معين فيه: كذاب يتفلسف، ولا قول النسائي: ليس بثقة، قد احتج به البخاري[١][٢].

- وقال عند ترجمة (أحمد بن عيسى التستري): ثقة حجة احتج به الشيخان وما علمت فيه وَهَناً، فلا يلتفت الى قول يحيى بن معين فيه: كذاب، وكذا غمزه أبو زرعة[٣][٤].

- ونَقَلَ ابن الملقن عن ابن حزم قوله في (أبي زيد عبد الله بن العلاء): وهو مجهول لا ندري من هو، وقال في موضع آخر: ليس بمشهور وضعفه يحيى وغيره، قال ابن الملقن: وهذا غلط منه فقد احتج به الشيخان ووثقه الناس[٥][٦].

- وقال الزركشي في (زهير بن محمد التيمي): احتج به الشيخان وذلك يدفع

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم – ص ٤٦.

(٢) ينظر من بين مواضع إخراج البخاري حديث أحمد بن صالح في صحيحه، الأحاديث: ٣١٩٢، ٣٦٧٦، ٣٧٨١.

(٣) المرجع السابق نفسه – ص ٥٣.

(٤) ينظر من بين مواضع إخراج البخاري حديث أحمد عيسى في صحيحه، الأحاديث: ١٤٤٣، ١٥٦٠، ١٧٠٢.

(٥) خلاصة البدر المنير – ٢/٢٥٤.

(٦) ينظر من بين مواضع إخراج البخاري حديث أبي زيد ابن العلاء في صحيحه، الأحاديث: ٣٠٠٥، ٤٣٦٤.

ما تكلِّم به فيه[١][٢].

- وقال العيني بعد أن نقل عن ابن عبد البر تضعيفه (للمَحَلّ بن خليفة): تضعيفه المحل بن خليفة غير جيد؛ لأنه ممن احتج به البخاري في "صحيحه" في غير موضع، وقال فيه يحيى وأبو زرعة والنسائي والدارقطني، ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٣][٤].

فهذه المواضع من تطبيقات العلماء تظهر بجلاء كيف كان احتجاج الشيخين أو أحدهما سبباً في قبول الراوي وتعديله.

الوجه الثاني من وجوه التوثيق الضمني: تعديل الرواة بإخراج حديثهم احتجاجاً في غير الصحيحين من كتب الصحاح:

ويندرج تحت هذا الوجه ما كان من صنيع العلماء في مصنفاتهم في الصحيح مثل صحيح ابن خزيمة وجامع الترمذي وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم، سواء بإخراج حديث الراوي احتجاجاً أو حكمهم على حديث الراوي بالصحة والثبوت، كما سيظهر بوضوح من تطبيقات العلماء في هذا، وهذا الوجه من وجوه التوثيق الضمني تكلم عنه العلماء وأوضحوا ضوابطه،

---

(١) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة – ص: ٨٩.

(٢) ينظر من بين مواضع إخراج البخاري حديث زهير بن محمد التيمي في صحيحه، الحديث رقم: ٥٣١٨.

(٣) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار – ٢٦١/٢.

(٤) ينظر من بين مواضع إخراج البخاري حديث المحل بن خليفة في صحيحه، الأحاديث: ١٣٤٧، ٣٤٠٠.

من ذلك قول ابن دقيق العيد ذاكراً الطريق الثالث من طرق معرفة كون الراوي ثقة، بعد أن نص على الأول منها وهو التوثيق الصريح، وذكر الثاني وهو الوجه الأول من وجوه التوثيق الضمني، وهو ما سبق الحديث عنه من احتجاج صاحبي الصحيح أو أحدهما بالراوي، يقول في الثالث منها: ومنها: تخريج من خرج الصحيح بعد الشيخين ومن خرج في كتابيهما، فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات إذا كان المخرج قد سمى كتابه بالصحيح وذكر لفظا يدل على اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرجين التي تدل على شروطهم فيما خرجوه أ.هـ(١).

ويقول أيضا الذهبي -رحمه الله-: الثقة من وثقه كثير ولم يضعف، ودونه من لم يوثق ولا ضعف، فإن خرج حديث هذا في الصحيحين، فهو موثق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضا، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حسن حديثه أ.هـ (٢).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: مَن صحّحَ له الترمذي وابن خزيمة فهو جيد أ.هـ(٣).

وقال الشوكاني: يجوز الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعتبرين مما كان خارجا عن الصحيحين، وكذا يجوز الاحتجاج بما كان في المصنفات

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح – ص: ٥٤ والتي بعدها.

(٢) الموقظة – ص ٣٧ والتي بعدها.

(٣) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام – ٣/١٦٥ والتي بعدها.

المختصة بجمع الصحيح، كصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم والمستخرجات على الصحيحين، لأن المصنفين لها قد حكموا بصحة كل ما فيها حكما عاماً أ.هـ[١].

وبعد هذه النقول عن العلماء، والتي يعضد بعضها بعضاً، في إثبات تعديل الرواة بإخراج حديثهم في الأصول في المصنفات التي اشترط مصنفوها الصحة غير الصحيحين، أسوق عدداً من النماذج التي تُظهِر تطبيقات العلماء لهذا الوجه من وجوه التوثيق الضمني:

- يقول الحافظ في ترجمة (عبد الله بن عبيد الديلي): أخرج حديثه الترمذي والنسائي وقال الترمذي: "حسن غريب" وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف[٢].
- وقال في ترجمة (عبد الرحمن بن خالد العدواني): عن أبيه وله صحبة، وعنه عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، قال الحسيني: مجهول، قلت: صحح ابن خزيمة حديثه ومقتضاه أن يكون عنده من الثقات[٣].
- ونَقَلَ علاء الدين بن التركماني في الجوهر النقي قول البيهقي عن (أبي القيس الأودي): مختلف في عدالته، وقال بعده: قلت: احتج به البخاري وصحح الترمذي حديثه وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

---

(١) نيل الأوطار – ١/٢٥.

(٢) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة–ابن حجر العسقلاني–١/٧٥١– ت ٥٦٤.

(٣) المرجع السابق نفسه –١/٧٩٣ – ت ٦١٩.

(٤) الجوهر النقي لابن التركماني – ٧/١١٢.

- وفي "ميزان الاعتدال" عند ترجمة (أبي عمير بن أنس) يقول الذهبي -رحمه الله-: قال ابن القطان لم تثبت عدالته، وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما، فذلك توثيق له(١).
- وقال أيضاً في ترجمة (زيد بن ظبيان): ما روى عنه سوى ربعي ابن خراش لكن صحح الترمذي حديثه(٢).
- ونقل الحافظ ابن حجر في "الدراية" عن المرغيناني قوله عن (زيد ابن عياش): وهو ضعيف عند النَّقَلَة، ثم قال الحافظ بعده: وقد قال المنذري ما علمت أحداً ضعفه إلا أن ابن الجوزي نقل عن أبي حنيفة أنه مجهول وكذا قال ابن حزم، وتعقب ذلك الخطابي واحتج بإخراج مالك له وأنه يتوقى الرجال، وقال ابن الجوزي: روى عنه عبد الله بن يزيد وعمران ابن أبي أنس فكيف يكون مجهولا مع تصحيح الترمذي لحديثه؟! قال: فقد عرفه أئمة النقل، قلت -أي الحافظ-: وقد صححه ابن حبان أيضا وابن خزيمة والدارقطني وذلك يقتضي أنهم عرفوا حاله، والله أعلم(٣).
- وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، عند حديث أبي هريرة: (إذا كانت عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو

---

(١) ميزان الاعتدال - ٤/٥٥٨ - ت ١٠٤٧٨.

(٢) المرجع السابق نفسه - ٣/١٥٤ - ت ٣٠١٧.

(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية - كتاب البيوع - باب الربا - ٢/١٥٨.

ساقط)[1] في جوابه على قول الترمذي: "لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث همام": قلت: هو ثقة احتج به الشيخان وباقي الكتب الستة فلا يضره

---

(١) الحديث عند الترمذي في سننه في كتاب النكاح – باب ما جاء في التسوية بين الضرائر – ٤٣٩/٣ – حديث ١١٤١، قال: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي قال: حدثنا همام، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ سَاقِطٌ» قال الترمذي: ورواه هشام الدستوائي، عن قتادة قال: كان يقال: ولا نعرف هذا الحديث مرفوعا إلا من حديث همام، وهمام ثقة حافظ.

تخريجه:

أخرجه النسائي في سننه في كتاب عشرة النساء – باب ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض – ٢٩٢/١٢ – حديث ٣٨٨١، عن عمرو بن علي، عن عبد الرحمن بن مهدي، به، بلفظ قريب منه،

والحاكم في المستدرك في كتاب النكاح – ٢٠٣/٢ – حديث ٢٧٥٩، من طريق عفان ومحمد بن سنان، وأبو داود في سننه في كتاب النكاح – باب في القسم بين النساء – ٤٦٩/٣ – حديث ٢١٣٣، عن أبي الوليد الطيالسي، وابن ماجة في سننه في كتاب النكاح – باب القسمة بين النساء – ١٤٣/٣ – حديث ١٩٦٩، وابن حبان في صحيحه في كتاب النكاح – باب في القسم – ذكر وصف عقوبة من لم يعدل بين امرأتيه في الدنيا – ٧/١٠ – حديث ٤٢٠٧، كلاهما –ابن ماجة وابن حبان– من طريق وكيع، وأحمد في مسنده – ٢٣٧/١٤ – حديث ٨٥٦٨، عن حدثنا بهز وعفان، والبزار في مسنده – ٣٦/١٧ – حديث ٩٥٥١، عن هدبة بن خالد، كلهم عن همام بن يحيى، به، بلفظ قريب منه، غير أحمد بلفظه، وقال أبو عبد الله الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص. =

= رجاله: محمد بن بشار: وهو ابن عثمان بندار، قال عبدالله بن الدورقي: كنا عند ابن معين وجرى ذكر بندار فرأيت يحيى لا يعبأ به ويستضعفه، قال: ورأيت القواريري لا يرضاه وقال: كان صاحب حمام، قال الازدي: وبندار قد كتب عنه الناس وقبلوه وليس قول يحيى والقواريري مما يجرحه وما رأيت أحدا ذكره إلا بخير وصدق، وقال العجلي: بصري ثقة كثير الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: صالح لا بأس به، قال الذهبي في الكاشف: وثقه غير واحد، وقال الحافظ في التقريب: ثقة (تهذيب الكمال – ٥١١/٢٤ – ت ٥٠٨٦، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ١٥٩/٢ – ت ٤٧٤٠، تقريب التهذيب – ص: ٤٦٩ – ت ٥٧٥٤)

عبد الرحمن بن مهدي: قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني ما رأيت أعلم منه (الثقات لابن حبان – ٣٧٣/٨ – ت ١٣٩٤٥، تهذيب الكمال – ٤٣٠/١٧ – ت٣٩٦٩، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٦٤٥/١ – ت ٣٣٢٣، تقريب التهذيب – ص: ٣٥١ – ت ٤٠١٨).

همام: هو ابن يحيى بن دينار، قال عمر بن شبة عن عفان: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، وقال يزيد بن هارون: كان همام قويا في الحديث، وقال أحمد: همام ثبت في كل المشائخ، كان عبدالرحمن يرضاه، سمعته يقول: همام عندي في الصدق مثل ابن أبي عروبة، وقال أحمد أيضاً: ثقة وهو أثبت من ابان العطار في يحيى ابن أبي كثير، وقال الدوري عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان ولا يروي عن همام وهمام عندنا، وقال أيضا ابن معين: ثقة صالح وهو احب إلي في قتادة من حماد بن سلمة، وقال الحافظ في التقريب: ثقة ربما وهم (تاريخ ابن معين – ١٥٨/٤ – ت ٣٦٨٨، بحر الدم – ص: ١٦٥ – ت ١١٠٩، الثقات لابن حبان – ٥٨٦/٧ – ت ١١٥٩٨، تهذيب الكمال – ٣٠٢/٣٠ – ت ٦٦٠٢،، تهذيب التهذيب – ٦٠/١١ – ت ١٠٨، تقريب التهذيب – ص: ٥٧٤ – ت ٧٣١٩). =

= قتادة: هو ابن دعامة السدوسي، وثقه: سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وأبوزرعة، وأبو حاتم الرازيان، واحمد، وابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في التقريب: ثقة ثبت رأس الطبقة الرابعة، وقد نص الحافظ العلائي على أن قتادة كثير التدليس والإرسال، والحافظ ابن حجر ذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال: كان حافظ عصره وهو مشهور بالتدليس وصفه به النسائي وغيره (معرفة الثقات ٢ /٢١٥ – ت ١٥١٣، الثقات ٥ /٣٢١ – ت ٥٠٤٥، تهذيب الكمال ٢٣ /٤٩٨ – ت ٤٨٤٨، تقريب التهذيب ١/٤٥٣ – ت ٥٥١٨، طبقات المدلسين ١/٤٣ – ت ٩٢، جامع التحصيل ١/٢٥٤ – ت ٦٣٣، تحقيق الشيخ عوامة على الكاشف للذهبي – ٢/١٣٤).

النضر بن أنس: هو ابن مالك الأنصاري، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة له أحاديث، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال في التقريب: ثقة (الثقات للعجلي – ٢/٣١٣ – ت ١٨٥٠، الجرح والتعديل – ٨/٤٧٣ – ت ٢١٧٢، تهذيب الكمال – ٢٩/٣٧٥ – ت ٦٤١٧، تقريب التهذيب – ص: ٥٦١ – ت ٧١٣١).

بشير بن نهيك: بفتح النون وكسر الهاء، قال العجلي والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه، قال ابن سعد: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الاثرم عن أحمد: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، وأفاد في التهذيب أن سماعه من أبي هريرة ◙ ثابت (الثقات للعجلي – ١/٢٤٩– ت ١٦٥، تهذيب الكمال – ٤/١٨١– ت ٧٣٠، من تكلم فيه وهو موثق – ص: ٥٣ – ت ٥٢، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ١/٢٧٢ – ت ٦١٣، تهذيب التهذيب – ١/٤١٢ – ت ٨٧٠، تقريب التهذيب – ص: ١٢٥ – ت ٧٢٦).

أبو هريرة ◙: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الصحابي الجليل، رُوِيَ له خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة سبعون حديثا (الاستيعاب ٣/١٠٠٤ – ت ١٦٩٦، ٤/١٧٦٨=

ذلك[1].

- وقال ابن حزم في "المحلّى" وتابعه عليه عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام" في حديث الفريعة أخت أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في اعتداد المرأة في بيتها وأنه لا يجوز الاعتداد في بيت أهلها، والذي رواه الترمذي وقال: حسن صحيح[2]، قال ابن حزم: وأما حديث الفريعة[1]، ففيه زينب ابنت

= ت ٣٢٠٨، تهذيب الكمال ٣٦٦/٣٤ - ت ٧٦٨١، الإصابة ٣١٦/٤ ت ٥١٤٤، أسماء من يعرف بكنيته ٦١/١ - ت ١٣٧).

الحكم على الحديث: إسناده صحيح، كل رجاله ثقات، وما قيل في همام بن يحيى ثقة ربما وهم فقد وثق ابن معين حديثه في قتادة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(١) خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي - ٢١٣/٢.

(٢) الحديث عند أبي داود في سننه في كتاب الطلاق - باب في المتوفى عنها تنتقل - ٦٠٨/٣ - حديث ٢٣٠٠، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن سعد ابن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفُرَيْعةَ بنتَ مالك ابن سنان -وهي أُختُ أبي سعيد الخدري- أخبرتها أنها جاءت إلى رسولِ الله ﷺ تسألُه أن تَرْجِع إلى أهلها في بني خُدرةَ، فإن زوجها خَرَجَ في طلبِ أعبُدٍ له أبقُوا، حتى إذا كانوا بطرف القَدوم لحقهم فقتلُوه، فسألتُ رسولَ الله ﷺ أن أرجِعَ إلى أهلي، فإني لم يتركني في مَسكَنٍ يَملِكُه ولا نَفَقَةٍ، قالت: فقال رسولُ الله ﷺ: "نَعَمْ " قالت: فخرجتُ حتى إذا كنتُ في الحُجرة -أو في المسجدِ - دعاني -أو أمَرَ بي فَدُعِيتُ له- فقال: "كيف قلت؟ " فردّدت =

= عليه القِصَّةَ التي ذكرتُ مِن شأن زوجي، قالت: فقال: "امْكُثِي في بيتِكِ حتى يَبلُغَ الكِتابُ أجلَه" قالت: فاعتددتُ فيه أربعةَ أشهرٍ وعشراً، قالت: فلما كان عثمانُ بن عفان أرسلَ إليَّ فسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتَّبعه وقَضَى به.

تخريجه:

أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الطلاق – باب مقام المتوفى عنها زوجها – ٦٥٧/١ – حديث ١٧٠٧، مالك عن سعد بن إسحاق، به، بلفظه،

والترمذي في سننه في كتاب الطلاق – باب ما جاء أن تعتد المتوفى عنها زوجها – ٥٠٨/٣ – حديث ١٢٠٤، من طريق معن، وابن حبان في صحيحه في كتاب الظهار – باب العدة – ذكر وصف عدة المتوفى عنها زوجها – ١٢٨/١٠ – حديث ٤٢٩٢، من طريق أحمد بن أبي بكر، والدارمي في سننه في كتاب الطلاق – باب خروج المتوفى عنها زوجها – ٢٢١/٢ – حديث ٢٢٨٧، عن عبيد الله بن عبد المجيد، كلهم عن مالك، به، فأخرجه الترمذي والدارمي بلفظ قريب منه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه ابن حبان بلفظه،

والنسائي في سننه في كتاب الطلاق – باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل – ١٩٩/٦ – حديث ٣٥٢٩، من طريق يزيد بن محمد، وابن ماجة في سننه في كتاب الطلاق – باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها – ١٩٠/٣ – حديث ٢٠٣١، من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، كلاهما عن سعد بن إسحاق، به، بلفظ قريب.

رجاله: عبد الله بن مسلمة القعنبي: وثقه: العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن معين، وقال في التقريب: ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا (معرفة الثقات٦١/٨- ت٩٧٢، الجرح والتعديل١٨١/٥- ت٨٣٦، الثقات٣٥٣/٨- ت١٣٨٣٥، تهذيب الكمال١٣٦/١٦-ت٣٥٧١، تقريب التهذيب ص٣٢٣- ت ٣٦٢٠).=

= مالك: هو ابن أنس بن مالك إمام دار الهجرة، قال الحافظ في التقريب: رأس المتقين وكبير المتثبتين (بحر الدم١/٣٩١-ت٩٤٩، الجرح والتعديل ٨/٢٠٤ -ت٩٠٢، الثقات ٧/٤٥٩-ت١٠٩٢٢، تهذيب الكمال٢٧/٩١-ت٥٧٢٨، تقريب التهذيب ص٥١٦-ت٦٤٢٥).

سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة: قال ابن معين والنسائي والدارقطني: ثقة، وقال أبوحاتم: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: ثقة وله احاديث، وذكر الحاكم ان صالح جزرة وثقة، وذكر ابن خلفون أن ابن المديني وابن نمير والعجلى وثقوه، وقال ابن عبد البر: ثقة لا يختلف فيه، وقال في التقريب: ثقة (الثقات للعجلي - ٣٨٩/١ - ت ٥٦٠، الثقات لابن حبان - ٣٧٥/٦ - ت ٨١٧١، الجرح والتعديل - ٨٠/٤ - ت ٣٤٨، تهذيب الكمال - ٢٤٨/١٠ - ت ٢٢٠١، تهذيب التهذيب - ٤٠٤/٣ - ت ٨٦٨، تقريب التهذيب - ص: ٢٣٠ - ت ٢٢٢٩).

زينب بنت كعب بن عجرة: روت عن زوجها أبي سعيد الخدري ◙ وأخته الفريعة بنت مالك، وعنها ابنا أخويها سعد بن إسحاق وسليمان بن محمد ابنا كعب بن عجرة، قال ابن المديني: لم يرو عنها غير سعد بن إسحاق، وذكرها ابن حبان في الثقات وقال بأن لها صحبة، وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: وذكرها ابن الاثير وابن فتحون في الصحابة، قال الذهبي في الكاشف: وُثّقت، وقال الحافظ في التقريب: مقبولة من الثانية ويقال لها صحبة (الطبقات الكبرى - ٤٧٩/٨، الثقات لابن حبان - ٢٧١/٤ - ت ٢٨٧٣، الاستيعاب في معرفة الأصحاب - ١٨٥٧/٤ - ت ٣٣٦٤، تهذيب الكمال - ١٨٦/٣٥ - ت ٧٨٤٨، الكاشف ٥٠٨/٢ - ت ٧٠٠٣، تهذيب التهذيب - ٣٧٢/١٢ - ت ٨٩٥٢، تقريب التهذيب - ص: ٧٤٧ - ت ٨٥٩٦). =

كعب بن عجرة، وهي مجهولة لا تعرف، ولا روى عنها أحد غير سعد ابن إسحاق، وهو غير مشهور بالعدالة أ.هـ[٢]،

- فتعقبه ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" فقال: وعندي أنه ليس كما ذهب إليه، بل الحديث صحيح؛ فإن سعد بن إسحاق ثقة، وممن وثقه النسائي، وزينب كذلك ثقة، وفي تصحيح الترمذي إياه توثيقها وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحد، والله أعلم أ.هـ[٣].

= الفُرَيْعة بنت مالك بن سنان: الفريعة بالتصغير، أخت أبي سعيد الخدري ◙، صحابية. (الاستيعاب في معرفة الأصحاب – ١٩٠٣/٤ – ت ٤٠٦٦، أسد الغابة ط الفكر – ٢٣٥/٦ – ت ٧١٩٨، تهذيب الكمال – ٢٦٦/٣٥ – ت ٧٩٠٨).

الحكم على الحديث: إسناده صحيح. زينب بنت كعب بن عجرة روى عنها ابنا أخويها سعد ابن إسحاق وسليمان بن محمد، وهما ثقتان، وذكرها ابن حبان في "الثقات"، وصحح حديثها، واحتج بها مالك، وصحح حديثها ابن حبان والترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وباقي رجاله ثقات

(١) الفريعة: بضم الفاء، وفتح الراء وبالعين المهملة، ويقال لها أيضًا: الفارعة، أنصارية خدرية، وهى بنت مالك، أخت أبى سعيد الخدري. (تهذيب الأسماء واللغات – ٣٥٣/٢ – ت ١١٨٥)

(٢) المحلى بالآثار – ١٠٨/١٠.

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام – ٣٩٥/٥.

- ولما خالف ابن القطان هذا المنهج تعقبه ابن دقيق العيد رحمهما الله تعالى، فقد روى عمرو بن بجدان، عن أبي ذر -رحمه الله- حديث: "الصعيد الطيب وضوء المسلم..." [(١)]، ولم يرو عن عمرو إلا أبو قلابة، فضعف

---

(١) الحديث عند أبي داود في سننه في كتاب الطهارة – باب الجنب يتيمم – ٢٤٦/١ – حديث ٣٣٢، قال: حدثنا عمرو بن عون، أخبرنا خالد (ح) وحدثنا مسدد، حدثنا خالد – يعني ابن عبد الله الواسطي– عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر، قال: اجتمعت غنيمة عند رسول الله ﷺ فقال: "يا أبا ذر، ابد فيها" فبدوت إلى الربذة، فكانت تصيبني الجنابة، فأمكث الخمس والست، فأتيت النبي ﷺ فقال: "أبو ذر! " فسكت، فقال: "ثكلتك أمك أبا ذر، لأمك الويل" فدعا لي بجارية سوداء، فجاءت بعس فيه ماء، فسترتني بثوب، واستترت بالراحلة، واغتسلت، فكأني ألقيت عني جبلا، فقال: "الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك، فإن ذلك خير"

تخرجه: أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة – ٢٨٤/١ – حديث ٦٢٧، والبيهقي في سننه في كتاب الطهارة – باب منع التطهر بما عدا الماء من المائعات – ٢٢/١ – حديث ١٥، كلهم من طريق خالد الطحان، والبزار في مسنده – ٣٨٧/٩ – حديث ٣٩٧٣، وابن حبان في صحيحه في كتاب الطهارة – باب التيمم – ذكر البيان بأن واجد الماء إذا الماء إذا كان جنبا بعد تيممه عليه إمساس الماء بشرته حينئذ – ١٣٨/٤ – حديث ١٣١٢، والدارقطني في سننه في كتاب الطهارة – باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة – ١٨٧/١ – الحديث الرابع، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الطهارة – باب منع التطهر بالنبيذ – ٨/١ – حديث ٢٢، وفي باب في سقوط فرض الترتيب في الغسل – ١٨٣/١ – حديث ٨٣٤، كلهم من طريق يزيد بن زريع، كلاهما (خالد الطحان ويزيد بن زريع) عن خالد الحذاء، به، بلفظه. =

= والنسائي في سننه في الطهارة – باب الصلوات بتيمم واحد – ١٧١/١ – حديث ٣٢٢، وابن حبان في صحيحه في كتاب الطهارة – باب التيمم – ١٤٠/٤ – ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به خالد الحذاء – حديث ١٣١٣، والدارقطني في سننه في كتاب الطهارة – باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة – ١٨٦/١ – الحديث الأول في الباب، والبيهقي في السنن الكبرى – كتاب الطهارة – باب التيمم بالصعيد الطيب – ٢١٢/١ – حديث ٩٦٢، كلهم من طريق مخلد بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن أيوب وخالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، به، قال ال البيهقي: تفرد به مخلد هكذا، وغيره يرويه عن الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن رجل، عن أبي ذر وعن خالد، عن أبي قلابة، عن عمرو بن بجدان، عن أبي ذر كما رواه سائر الناس، بلفظ قريب منه.

وعبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطهرة – باب الرجل يعزب عن الماء – ٢٣٨/١ – حديث ٩١٣، عن سفيان، عن خالد الحذاء، به، بلفظ قريب منه.

رجاله: عمرو بن عون: هو أبو عثمان السلمي، وثقه: ابن معين، والعجلى، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في التقريب: ثقة ثبت من العاشرة (معرفة الثقات ٢ /١٨١ – ت ١٣٩٩، الجرح والتعديل ٦ /٢٥٢ – ت ١٣٩٣، الثقات ٤٨٥/٨ – ت ١٤٥٦٨، تهذيب الكمال ١٧٧/٢٢ – ت ٤٤٢٣، تقريب التهذيب ٤٢٥/١ – ت ٥٠٨٨).

خالد الواسطي: هو ابن عبد الله الواسطي المزني، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان خالد الطحان ثقة صالحا في دينه وهو أحب إلينا من هشيم، وقال: كان ثقة ديناً، وقال ابن سعد وأبو زرعة والنسائي: ثقة وقال أبو حاتم: ثقة صحيح الحديث، وقال الترمذي: ثقة حافظ، وقال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت (بحر الدم – ص: ٤٨ – ت ٢٥١،=

=الثقات لابن حبان-٦/٢٦٧- ت٧٦٧١، تهذيب الكمال-٨/٩٩- ت١٦٢٥، من له رواية في الكتب الستة-١/٣٦٦-ت١٣٣٣، تقريب التهذيب - ص: ١٨٩ - ت ١٦٤٧).

مسدد: هو ابن مسرهد الأسدي أبو الحسن البصري، وثقه: ابن معين، والنسائى، والعجلى، وابن أبى حاتم، وقال أحمد: صدوق، وقال في التقريب: ثقة حافظ (بحر الدم ١ /٤٠٠ - ت ٩٧٦، الجرح والتعديل ٨ /٤٣٨ - ت ١٩٩٨، الثقات ٩ /٢٠٠ - ت ١٦٠٠١، تهذيب الكمال ٢٧ /٤٤٣ - ت ٥٨٩٩، تقريب التهذيب - ص ٥٢٨ - ت ٦٥٩٨).

خالد الحذاء: هو ابن مهران الحذاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة، وثقه ابن معين، والنسائي، ومحمد ابن سعد كاتب الطبقات، وقال الإمام احمد بن حنبل: ثبت، وقال: أحد الثقات، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة إمام، وقال في المغني: ثقة جبل والعجب من أبي حاتم يقول لا احتج بحديثه، وقال الحافظ في التقريب: ثقة يرسل من الخامسة، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان (الطبقات الكبرى ٧/٢٥٩، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل ١/٣٢٧ - ت ٤٦٢، الجرح والتعديل ٣/٣٥٢ - ت ١٥٩٣، الثقات ٦/٢٥٣ - ت ٧٦٠٧، تهذيب الكمال ٨/١٧٧ - ت ١٦٥٥، الكاشف ١/٣٦٩ - ت ١٣٥٦، المغني في الضعفاء ١/٢٠٦ - ت ١٨٨٤، تقريب التهذيب ص١٩١ - ت ١٦٨٠).

أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد البصري، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن سيرين: إن شاء الله ثقة رجل صالح، وقال العجلى: بصري تابعي ثقة، وقال ابن خراش: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: ثقة فاضل كثير الإرسال قال العجلي فيه نصب يسير (الطبقات الكبرى - ٧/١٨٣، الثقات للعجلي - ٢/٣٠ - ت ٨٨٨، الجرح والتعديل - ٥/٥٧ - ت ٢٦٨، تهذيب الكمال - ١٤/٥٤٢ - ت ٣٢٨٣، تهذيب التهذيب -=

ابنُ القطان الحديث به فقال فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية: " هذا حديث ضعيف بلا شك، إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان، وعمرو بن بجدان لا يعرف له حال، وإنما روى عنه أبو قلابة أ.هـ[1][2]،

=١٩٧/٥ – ت ٣٨٨، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل – ص: ١٧٦، تقريب التهذيب – ص: ٣٠٤ – ت ٣٣٣٣).

عمرو بن بجدان: بضم الموحدة وسكون الجيم العامري، روى عن أبي ذر الغفاري وأبي زيد الانصاري، وعنه أبو قلابة، قال ابن المديني: لم يرو عنه غيره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة، وقال عبدالله ابن أحمد: قلت لابي عمرو ابن بجدان معروف؟ قال: لا، وقال ابن القطان: لا يعرف، وقال الذهبي في الميزان: مجهول الحال، وقال في الكاشف: وُثّق، وقال في التقريب: تفرد عنه أبو قلابة من الثانية لا يعرف حاله (الثقات للعجلي – ١٧٢/٢ – ت ١٣٦٧، الثقات لابن حبان – ١٧١/٥ – ت ٤٤١٨، تهذيب الكمال – ٥٤٩/٢١ – ت ٤٣٣٠، ميزان الاعتدال في نقد الرجال – ٢٩٩/٥ – ٦٣٣٨، الكاشف – ٧٢/٢ – ت ٤١٢٩، تهذيب التهذيب – ٧/٨ – الترجمة الثامنة من التهذيب، تقريب التهذيب – ص: ٤١٩ – ت ٤٩٩٢).

أبو ذر: اسمه جندب، بضم الجيم، وبضم الدال وبفتحها، ابن جنادة، بضم الجيم، الصحابي الجليل ◙ (تهذيب الأسماء واللغات – ٢٢٩/٢ – ت ٧٨١، الإصابة في تمييز الصحابة – ١٢٥/٧ – ت ٩٨٦٨).

<u>الحكم على الحديث:</u> إسناده صحيح، كل رجاله ثقات، وعمرو بن بجدان وثقه العجلي، وذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، والحديث صححه الترمذي وابن حبان والحاكم، وقال الذهبي في الكاشف: وُثّق.

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام – ٣٢٧/٣ والتي بعدها.

(٢) نصب الراية – ١٤٩/١.

فتعقبه ابن دقيق العيد في "الإمام" بقوله: ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان، مع تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح، وأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح له حديثا انفرد به! وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو قلابة فليس هذا بمقتضى مذهبه، فانه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضي تعديله، وهو تصحيح الترمذي(١).

تلك كانت أهم وأبرز وجوه التوثيق الضمني التي تَظهر وتُستفاد من تطبيقات العلماء لهذه القاعدة المهمة في تعديل الرواة والتي قال ابن دقيق العيد عند الوجه الثاني منها مبيّناً أهمية الوقوف عند عمل العلماء في هذا: "فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات"، وقال بعده بعد أن ساق عددا من أوجه التوثيق الضمني للرواة: "والوجوه التي ذكرناها كلها راجعة إلى ما ذكرته من وجوه التزكية، لكنها طرق مختلفة في معرفة التزكية، التي يستفاد بالتنبيه عليها تيسير معرفة الثقات والسبيل إلى حصرهم وجمعهم أ.هـ(٢).

ومَن يستقرئ صنيع العلماء حول هذا يستطيع أن يستفيد وجوهاً أخرى في التوثيق الضمني غير التي ذكرت، مثل: أن يروي عن الراوي من لا يروي إلا عن ثقة، فقد عدّ جمع من العلماء ذلك تعديلاً للراوي وتوثيقاً له، من ذلك

(١) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام – ٣/١٦٥ والتي بعدها.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح – ص: ٥٤ والتي بعدها.

قول أبي داوود السجستاني لأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى: قلت لأحمد إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتج بحديثه قال: يحتج بحديثه(١).

والجدير بالملاحظة عند تطبيق العلماء للتوثيق الضمني في تعديل الرواة عند تخريج الأحاديث والحكم عليها، وما يُعَد من ضوابط إعمال تلك القاعدة، هو اشتراط أن يكون الراوي قد خُرّج حديثه على سبيل الاحتجاج وليس متابعة واستشهاداً أو تعليقاً، وذلك عند صاحبَي الصحيح في كتابَيهما، أو عند غيرهما ممن اشترطوا إخراج الصحيح في مصنفاهم، حيث نجد العلماء يميزون بين إخراج المصنف لحديث الراوي محتجاً به في الأصول، وإخراجه حديثه في المتابعات والشواهد، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول مُغُلْطاي في (سويد بن سعيد): خرّج له مسلم في صحيحه حديثه محتجًا به ووثقه غير واحد(٢).
- ويقول الحافظ في مقدمة الفتح عند (حماد بن سلمة بن دينار): أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر، استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا ولا مقرونا ولا متابعة إلا في موضع واحد، قال فيه:

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد – ص: ١٩٨.
(٢) شرح ابن ماجه – ص: ٣٢٩.

قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره، وهو في كتاب الرقاق[١]، وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده[٢].

- وقال في (يزيد بن إبراهيم التستري): أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث فقط، اثنان متابعة والآخر احتجاجا[٣].
- وقال ابن الملقن في (عمرو بن أبي عمرو وخالد بن مخلد): هما من فرسانه أخرج لهما في صحيحه -يعني البخاري- وأخرج لهما مسلم أيضا، كلاهما احتجاجا، واحتج بالأول مالك في الموطأ أيضا وناهيك به[٤].

والأمثلة غير ما ذكرت كثيرة في صنيع العلماء في هذا.

وبعد أن تحدثت عن قاعدة التوثيق الضمني للرواة بنوع من التفصيل، أخلص إلى الكلام عن أُبيّ بن عباس وحديثه عند البخاري في الصحيح، غايةِ هذا البحث ومقصوده، والذي جعلته بعنوان: (رفع الإلباس عن حال أبيّ بن عباس).

---

(١) صحيح البخاري – كتاب الرقاق – باب ما يتقى من فتنة المال – ٥/٢٣٦٥ – حديث ٦٠٧٥.

(٢) هدي الساري – ص ٣٩٧.

(٣) المرجع السابق نفسه – ص ٤٥٣.

(٤) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير – ٤/٦٥٨.

المبحث الثالث

رفع الإلباس

عن حال

أُبيّ بن عباس

المطلب الأول

نص حديث (أبـــيّ بن عباس) عند البخاري في صحيحه وتخريجه

قال الإمام البخاري –رحمه الله-: حدثنا على بن عبد الله بن جعفر حدثنا معن ابن عيسى حدثنا أبىّ بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: (كَانَ لِلنَّبِي ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ[١]) [٢].

قال أبو عبد الله: وقال بعضهم اللخيف[٣].

---

(١) اللحيف: بالمهملة والتصغير، قال ابن الأثير وابن الجوزي: اللحيف: لِطُول ذَنَبه، فَعِيل بِمَعْنَى فاعِل، كَأَنَّهُ يَلْحَفُ الْأَرْضَ بذَنَبه، أَيْ يُغَطِّيهَا بِهِ، يُقَالُ: لَحَفْت الرجُلَ باللِّحَاف: طَرَحْتُه عَلَيْهِ، ويُرْوَى بِالْجِيمِ وَالْخَاء، وقال الحافظ في الفتح: قال ابن قرقول: وضبطوه عن ابن سراج بوزن رَغِيف، قلت: ورجحه الدمياطي وبه جزم الهروي أ.هـ (غريب الحديث لابن الجوزي – ٣١٧/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري – ١٩٠/٢، فتح الباري – ٥٩/٦).

(٢) صحيح البخاري – كتاب الجهاد والسير – باب اسم الفرس والحمار – ٢٩/٤ – حديث ٢٨٥٥.

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله: "وقال بعضهم اللخيف" بالخاء المعجمة وحكوا فيه الوجهين، وهذه رواية عبد المهيمن بن عباس بن سهل وهو أخو أبيّ بن عباس، ولفظه عند ابن منده: "كان لرسول الله ﷺ عند سعد بن سعد والد سهل ثلاثة أفراس فسمعت النبي ﷺ يسميهن لزاز –بكسر اللام وبزايين الأولى خفيفة– والظرب –بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة–" (فتح الباري – ٥٩/٦).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد والسير – باب اسم الفرس والحمار – ٢٩/٤ – حديث ٢٨٥٥، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ...» الحديث، واللفظ له.

تابع عليَّ بن عبد الله بن جعفر (وهو ابن المديني): سعيد الجرمي، وإبراهيم بن المنذر، وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى في كتاب السبق والرمي – باب ما جاء في تسمية البهائم والدواب – ٢٥/١٠ – حديث ١٩٥٨٥، من طريق سعيد الجرمي وإبراهيم بن المنذر كلاهما عن معن بن عيسى، به بلفظه، وفي رواية الجرمي "اللخيف" بالخاء؛ والطبراني في المعجم الكبير – باب السين – العباس بن سهل بن سعد عن أبيه – ١٢١/٦ – حديث ٥٧٠٠، من طريق إبراهيم بن المنذر عن معن ابن عيسى، به بلفظه؛ وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال – ٤٢٠/١، من طريق إبراهيم بن محمد بن عرعرة وإبراهيم بن المنذر، كلاهما عن معن به، مثله.

وتابع معن بن عيسى: محمد بن عمر، أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى – السيرة النبوية – باب ذكر خيل رسول الله ﷺ ودوابه – ٣٨٠/١، قال: أخبرنا محمد بن عمر أخبرنا أبيّ بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده

قال: "كان لرسول الله ﷺ عندي ثلاثة أفراس: لزاز[1] والظرب[2] واللحيف"؛ وتابع أبيّاً: أخو عبد المهيمن، أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى في كتاب السبق والرمي – باب ما جاء في تسمية البهائم والدواب – ٢٥/١٠ – حديث ١٩٥٨٧؛ والطبراني في المعجم الكبير – باب السين – العباس بن سهل ابن سعد عن أبيه – ١٢٧/٦ – حديث ٥٧٢٩؛ وأبو نعيم في معرفة الصحابة – باب السين – من اسمه سعد – ١٢٥٩/٣ – رواية ٣١٦٣؛ وابن عساكر في تاريخ دمشق – السيرة النبوية – باب ذكر سلاحه ومركوبه ومعرفة مطعومه ومشروبه – ٢٢٦/٤؛ كلهم من طريق عبد المهيمن بن عباس ابن سهل عن أبيه عن سهل بن سعد أنه قال: "كان عند سعد بن أبي سهل ثلاثة أفراس للنبي ﷺ يعلفهن وأسماؤهن اللزاز واللحيف والظرب"؛ وهو لفظ

---

(١) لِزَاز: قال ابن منظور: اللزز: الشدة، ولزه يلزه لزا ولزازا أي شده وألصقه أ.هـ، وقال الخطابي: وسمي اللزاز لشدة تَلَزُّزِه واجتماع خلقه، ولُزَّ بِه الشَّيْءُ: لَزِق بِهِ، كأنه يلتزق بالمطلوب لسرعته (غريب الحديث للخطابي – ٥٠٤/١، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير – ٢٤٨/٤، لسان العرب – باب الزاي – فصل اللام – ٤٠٤/٥).

(٢) الظِّرِب: قال ابن الأثير: الظِّرَاب: الجِبَالُ الصِّغار، واحدُها: ظَرِب بوزْن كَتِف، وَقَدْ يُجْمَع فِي القِّلة عَلَى أَظْرُب، وسمي الظِّرب: تَشْبيها بالجُبَيل لقُوّته، وَيُقَالُ ظُرِّبَتْ حَوافِرُ الدَّابة أَي اشْتدّت وصَلبَت أ.هـ، وقال ابن منظور: الظرب، بكسر الراء: كل ما نتأ من الحجارة، وحد طرفه؛ وقيل: هو الجبل المنبسط؛ وقيل: هو الجبل الصغير؛ وقيل: الروابي الصغار، والجمع: ظراب أ.هـ (النهاية في غريب الحديث والأثر – ١٥٦/٣، لسان العرب – باب الباء – فصل الظاء المعجمة – ٥٦٩/١).

البيهقي، وبلفظه عند الباقين، غير إنه عند الطبراني: "اللدان[1]"، وعند أبي نعيم: "اللذان واللحاف"، وعند ابن عساكر: "لزاز، والظراب".

رجال الحديث:

علي بن عبد الله بن جعفر: هو ابن نجيح السعدي مولاهم أبو الحسن ابن المديني.

روى عن: حماد بن زيد، وابن عيينة، وبشر بن المفضل، ومعن بن عيسى، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، وخلق كثير.

وعنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وسفيان ابن عيينة ومعاذ بن معاذ وهما من شيوخه، وأحمد بن حنبل وعثمان ابن أبي شيبة وهما من أقرانه، وغيرهم.

قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث،

روى له الستة عدا مسلم، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين على الصحيح[2].

---

(١)اللدان: اللَّدْنُ: اللين من كل شيء من عود أو حبل أو خلق، والأنثى لدنة، والجمع لدان ولُدُن (لسان العرب – باب النون – فصل اللام – ٣٨٣/١٣).

(٢) ينظر ترجمته في: تهذيب الكمال – ٥/٢١ – ت ٤٠٩٦، تهذيب التهذيب – ٣٠٦/٧ – ت ٥٧٦، تقريب التهذيب– ص: ٤٠٣ – ت ٤٧٦٠.

معن بن عيسى: هو ابن يحيى الأشجعي مولاهم أبو يحيى المدني القزاز[١]، روى عن: إبراهيم بن طهمان، وأبي بن عباس بن سهل، ومعاوية بن صالح، ومالك ابن أنس، وغيرهم.

وعنه: يحيى بن معين، وعلي ابن المديني، والحميدي، وأبو بكر ابن أبي شيبة، ويونس بن عبد الأعلى، وآخرون.

قال ابن معين: ثقة، وقال المزي: كان ثقة كثير الحديث ثبتا مأمونا، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت قال أبو حاتم هو أثبت أصحاب مالك. أخرج له الستة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة[٢].

أبيّ بن عباس: هو: أبي بن عباس[٣] بن سهل بن سعد بن مالك بن خالد ابن ثعلبة بن حارثة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأَنْصارِيّ، الخزرجي، الساعدي، المدني، والده عباس بن سهل أحد ثقات

---

(١) القزاز: بفتح القاف وتشديد الزاي وبعد الألف زاي ثانية هذه النسبة إلى بيع القز – الحرير – وعمله. (اللباب في تهذيب الأنساب – ٣/٣٣).

(٢) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل – ٨/٢٧٧ – ت ١٢٧١، تهذيب الكمال – ٢٨/٣٣٦ – ت ٦١١٥، تهذيب التهذيب – ١٠/٢٢٦ – ت ٤٥٤، تقريب التهذيب – ص: ٥٤٢ – ت ٦٨٢٠.

(٣) جاءت تسمية عباس بن سهل والد أبيّ على الوجهين، محلى بالألف واللام ومجردا منهما، والأشهر في تسميته أنه غير محلى بالألف واللام عند أغلب من ترجم له أو خرّج حديثه.

التابعين، ولجده سهل وجد أبيه –سعد– صحبة[1].

روى عن: أبيه، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

وروى عنه: زيد بن الحباب، وعتيق بن يعقوب الزبيري، ومحمد بن إسماعيل ابن أبي فديك، ومحمد بن عمر الواقدي، ومعن بن عيسى القزاز.

وسيأتي تفصيلاً بيان حاله وما جاء فيه من جرح وتعديل.

أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجة، مات بعد الستين ومائة[2].

العباس بن سهل: هو ابن سعد الساعدي، أدرك زمن عثمان رضي الله عنه، روى عن أبيه، وأبي أسيد وأبي حميد الساعديين، وأبي هريرة، وسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل، وعبد الله بن الزبير، وجابر، وعبد الله بن حنظلة، وغيرهم.

---

(١) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم – أبو الحسن الدارقطني – ٧٦/١ – ت ١١٦؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب – أبوعمر ابن عبد البر النمري القرطبي – ٦٠١/٢ – ت ٩٥٣؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة – عز الدين بن الأثير الجزري – ٤٥١/٢ – ت ٢٠٣٥.

(٢) ينظر في ترجمته: تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير – أبو الفرج ابن الجوزي– باب تسمية من روى عن أبيه عن جده وجده من أصحاب رسول الله ﷺ – ص:٣٢٢ تهذيب الكمال في أسماء الرجال – جمال الدين المزي٢/٢٥٩– ت٢٧٧؛ تاريخ الإسلام–١٠/٤١ – ت ١١، سير أعلام النبلاء – شمس الدين الذهبي٥/٢٦١– ت١٢٠؛ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال – علاء الدين مغلطاي الحنفي٥/٢ – ت ٣٢٤؛ من روى عن أبيه عن جده – زين الدين بن قطلوبغا الحنفي – ص ٩٦ – ت ١٨.

وعنه: ابناه أبيّ وعبد المهيمن، وفليح ابن سليمان، وابن أبي ذئب، وغيرهم.

قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: ثقة.

أخرج له الستة إلا النسائي، توفي بالمدينة سنة عشرين ومائة(١).

سهل بن سعد رضي الله عنه: هو ابن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي أبو العباس.

روى عن النبي ﷺ، وعن أبيّ بن كعب، وعاصم بن عدي، وعمرو بن عبسة، وغيرهم.

وعنه ابنه عباس، والزهري، وأبو حازم بن دينار، وعمرو بن جابر الحضرمي، وغيرهم.

رُوى له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وثمانية وثمانون حديثًا، اتفقا على ثمانية وعشرين، وانفرد البخاري بأحد عشر، له ولأبيه صحبة، مشهور، أخرج له الستة، مات سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها وقد جاز المائة رضي الله عنه(٢).

---

(١) ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى- ٦٢٥/٣، الجرح والتعديل (٢١٠/٦- ت ١١٥٣، الثقات لابن حبان - ٢٥٨/٥ - ت ٤٧٣٤، تهذيب الكمال-٢١٢/١٤ - ت ٣١٢٢، تهذيب التهذيب - ١٠٤/٥ - ت ٢٠٥، تقريب التهذيب - ص: ٢٩٣ - ت ٣١٧٠.

(٢) ينظر في ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب - ٦٦٤/٢ - ت ١٠٨٩، تهذيب الأسماء - ص: ٣٣٤ - ت ٢٣٧، الإصابة في تمييز الصحابة - ٢٠٠/٣ - ت ٣٥٣٥، تهذيب التهذيب - ٢٢١/٤ - ت ٤٤١.

رواية أبيّ بن عباس عن أبيه عن جده:

حين يروي أبيّ عن أبيه عن جده فالمقصود هو الجد الأدنى وليس جده الأعلى، جد أبيه العباس، وهو ما أشار إليه الحافظ في الفتح عند شرحه لهذا الحديث فقال: "الثاني –من أحاديث الباب–: حديث سهل وهو ابن سعد الساعدي أ.هـ"(١)، فأوضح الحافظ أن راوي الحديث هو الجد الأدنى لأبيّ، وصرّح به ابن عديّ في الكامل حين أخرج حديث أبيّ في ذكر خيل النبي ﷺ بلفظه عند البخاري، قال: عن جده سهل بن سعد قال: «كان للنبي ﷺ فرس ... الحديث»(٢)، وصرّح به أيضا أبو نعيم في معرفة الصحابة عند تخريجه لهذا الحديث في خيل النبي ﷺ، والذي ساقه بلفظ مقارب للفظ البخاري، قال: "عن ابن العباس، عن أبيه، عن جده سهل قال: «كان للنبي ﷺ عند أبي سعد ثلاثة أفراس يعلفهن»(٣)، وذكر ابن قطلوبغا في "من روى عن أبيه عن جده" أن أبيّ يروي عن أبيه عن جده الأدنى سهل بن سعد رضي الله عنه(٤).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري – أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني – كتاب الجهاد والسير – باب اسم الفرس والحمار – ٦/٥٩ – حديث رقم ٢٨٥٥.
(٢) معرفة الصحابة – أبو نعيم الأصبهاني – ٣/١٢٥٩ – حديث رقم ٣١٦٣.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال – أبو أحمد عبد الله بن عدي – ١/٤٢٠ – ت ٢٣٦.
() ٤من روى عن أبيه عن جده – ص ٩٦ – ت ١٨.

المطلب الثاني
ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في أبيّ ومناقشتها

اختلفت أقوال النقّاد في بيان درجة أبيّ بن عباس جرحاً وتعديلاً، ما بين موثق ومعدل له، وآخر مجرح ومضعف، وثالث مجرح له في موضع ومعدل وموثق له في موضع آخر، وفيما يلي تفصيل ذلك وبيانه.

أولاً: أقوال المعدلين:

الأقوال الواردة في تعديل أبي، هي ما بين قول صريح، وآخر هو من التوثيق الضمني، وأُفرِد فيما يلي كلاً على حده.

أولاً: ما جاء في أبيّ من تعديل صريح:

- قال ابن بكير: سألت أبا الحسن -أي الدارقطني- عنه فقال: لا بأس به[١].
- وقال ابن القيم في "جلاء الأفهام": فأما أبيّ بن عباس فقد احتجّ به البخاريّ في صحيحه[٢]؛ ثم ذكر تضعيف أحمد وابن معين له، وقال في موضع آخر من كتابه: ثقة احتج به البخاري[٣].

---

(١) سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني – أبو الحسن الدارقطني – ص ٤١ – ت ٣١.

(٢) جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام – ابن القيم – ص ٥٥.

(٣) جلاء الأفهام – ص ٣٥٥.

- وقال الذهبي في الميزان بعد أن ذكر تضعيفه عن ابن معين وأحمد والنسائي: قلت: أبىّ، وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث[١].
- وقال في "تاريخ الإسلام" وفي "المغني في الضعفاء": وثّق؛ وذكره في كتابه "من تكلم فيه وهو موَثّق"[٢].
- وقال ابن الملقن: وأما أبيّ بن عباس فهو من فرسان البخاري[٣]، وإن ضعفه ابن معين وقال أحمد منكر الحديث[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال – شمس الدين الذهبي – ٧٨/١ – ت ٢٧٣.

(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام – شمس الدين الذهبي – الطبقة السابعة عشرة – ٤٢/١٠ – ت ١١، المغني في الضعفاء – ٣٢/١ – ت ٢٢٨، من تكلم فيه وهو موثق – ص ٣٤ – ت ١٢.

(٣) قوله: "من فرسان البخاري": هي عبارة درج ابن الملقن -رحمه الله- على استعمالها في عدد من مصنفاته، ويعني بها توثيق الراوي بكونه من رجال الصحيح، فمن ذلك قوله في (عقبة بن عمرو): هو من فرسان الصحيح وإن تكلم فيه أحمد ونسبه إلى اضطراب الحديث، وابن معين إلى الاختلاط (البدر المنير – ٥٩٨/٣)؛ وقوله في (الحسن بن ذكوان) بعد أن ذكر تضعيف أحمد وابن معين له: لكنه من فرسان البخاري، فاحتج به في صحيحه (البدر المنير – ٥٠/٦)، وقوله في (همام بن منبه): لا يلتفت إلى تضعيف الفلاس له فإنه من فرسان الصحيحين (التوضيح لشرح الجامع الصحيح – ١١١/٣)، وقال في (زياد البكائي) بعد أن نقل قول الترمذي فيه: وزياد غريب الغرائب والمناكير، قال: هو من فرسان الصحيحين، وأثنى عليه جماعة (التوضيح – ٥٣٠/٢٤).

(٤) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير – سراج الدين ابن الملقن – ١٥/٤.

- وقال ابن قطلوبغا: وأبيّ هذا معروف احتج به البخاري، وأخرج له الترمذي وابن ماجة، وأبوه تابعي مشهور ثقة احتجا به، وجده صحابي مشهور رضي الله عنه(١).
- وقال الحافظ أبو زرعة العراقي بعد أن ذكر من تكلم في أبيّ بجرح(٢): ومع ذلك فهو ثقة(٣).

ثانياً: ما جاء في أبيّ من التوثيق الضمني:

- فقد أخرج أبو موسى المديني حديث أبيّ في تسمية فرس رسول الله ﷺ وقال بعده: وهذا حديث صحيح أخرجه البخاري عن علي بن المديني عن معن، وليس لأبي هذا في الصحيحين غيره(٤).
- وأورد البغوي هذا الحديث في كتابه "الشمائل" وقال بعده: صحيح(٥).
- وكذا أورده السيوطي في شمائله ورمز له بالصحة(٦).

---

(١) من روى عن أبيه عن جده – ص ٩٥ والتي بعدها – ت ١٨.
(٢) سيأتي نقل كلام أبي زرعة كاملاً في معرض مناقشة أقوال المجرّحين لأبيّ.
(٣) البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسّ بضرب من التجريح – وليّ الدين أبو زرعة العراقي – ص ٣٥ والتي بعدها – ت ١٤.
(٤) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف – أبو موسى المديني – ص٣٧٨.
(٥) الأنوار في شمائل النبي المختار – محيي السنة أبو محمد البغوي – ص ٣١٨.
(٦) الشمائل الشريفة – أبو الفضل جلال الدين السيوطي – ص ٢٢٨.

- وأخرج له الترمذي وحسّن حديثه فيما رواه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «خَيْرُ الشُّهَدَاءِ مَنْ أَدَّى شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا»، قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه"(١).

---

(١) الحديث عند الترمذي في جامعه كتاب الشهادات – باب ما جاء في الشهداء أيهم خير – ٤/٥٤٥ – حديث ٢٢٩٧، قال: حدثنا بشر بن آدم ابن بنت أزهر السمان قال: حدثنا زيد بن الحباب قال: حدثنا أبي بن عباس بن سهل بن سعد قال: حدثني أبو بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن عثمان قال: حدثني خارجة ابن زيد بن ثابت قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي عمرة قال: حدثني زيد بن خالد الجهني، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «خير الشهداء من أدى شهادته قبل أن يسألها». قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه".

تخريجه: أخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب – باب الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها – ٣/٤٤٩ – حديث ٢٣٦٤، من طريق علي بن محمد ومحمد بن عبد الرحمن الجعفي، وأحمد في مسنده – ٣٦/١٨ – حديث ٢١٦٨٧، والبزار في مسنده – ٩/٢٣٦ – حديث ٣٧٧٨، عن سلمة بن شبيب، كلهم عن زيد بن الحباب عن أبي بن عباس، به، بلفظ قريب من لفظ الترمذي.

ومسلم في صحيحه في كتاب الأقضية – باب بيان خير الشهود – ٥/١٣٢ – حديث ٤٥٩١، وأبو داود في سننه في كتاب الأقضية – باب في الشهادات – ٣/٣٣٣ – حديث ٣٥٩٨، ومالك في الموطأ في كتاب الأقضية – باب ما جاء في الشهادات – ٢/٧٢٠ – حديث ١٤٠١، وأحمد في مسنده – ٢٨/٢٧١ – حديث ١٧٠٤٠، وفي ٢٨/٢٨١ – حديث ١٧٠٤٧، كلهم ما عدا أحمد من طريق عبد الله بن أبي بكر عن أبيه به، بلفظه،=

=إلا أنه قال: "ألا أخبركم بخير الشهداء؟"، وأحمد في المسند من طريق محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن محمد، به، بلفظ قريب منه.

رجاله: بشر بن آدم: قال أبو حاتم والدارقطني: ليس بقوي، وقال النسائي: لا باس به، وذكره ابن حبان الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وذكر في المغني في الضعفاء وقال: من شيوخ النبل ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق فيه لين (تهذيب الكمال – ٩٠/٤ – ت ٦٧٧، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٢٦٧/١ – ت ٥٦٩، المغني في الضعفاء – ١٠٤/١ – ت ٨٩٠، تقريب التهذيب – ص: ١٢٢ – ت ٦٧٥، تهذيب التهذيب – ٣٨٧/١ – ت ٨١٣).

زيد بن الحباب: قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: كان صاحب حديث كيسا، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول زيد بن حباب كان صدوقا وكان يضبط الالفاظ عن معاوية بن صالح لكن كان كثير الخطأ، وقال علي بن المديني والعجلي وابن معين: ثقة، وفي قول آخر لابن معين: كان يقلب حديث الثوري ولم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق صالح، وقال ابن خلفون: وثقة أبو جعفر السبتي وأحمد ابن صالح زاد وكان معروفا بالحديث صدوقا، وقال ابن قانع: كوفي صالح، وقال الدارقطني وابن ماكولا: ثقة، وقال ابن شاهين: وثقه عثمان بن أبي شيبة، وقال ابن عدي: له حديث كثير وهو من اثبات مشائخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، وقال الذهبي في الكاشف: لم يكن به بأس قد يهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ في حديث الثوري (الكامل في الضعفاء – ٢٠٩/٣ – ت ٧٠٧، تهذيب الكمال – ٤٠/١٠ – ت ٢٠٩٥، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٤١٥/١ – ت ١٧٢٩، تقريب التهذيب – ص: ٢٢٢ – ت ٢١٢٤، تهذيب التهذيب – ٣٤٧/٣ – ت ٧٣٨).

أبيّ بن عباس: صدوق لا ينحط حديثه عن مرتبة الحسن.=

= أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: قال ابن معين وابن خراش ثقة، وقال مالك: ما رأيت مثل أبي بكر بن حزم أعظم مروة ولا أتم حالا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: ثقة عابد (الثقات لابن حبان – ٥٦١/٥ – ت ٦٢٤٤، تهذيب الكمال – ١٣٧/٣٣ – ت ٧٢٥٤، تهذيب التهذيب – ٣٤/١٢ – ت ٨٣١٦، تقريب التهذيب – ص: ٦٢٤ – ت ٧٩٨٨).

عبد الله بن عمرو بن عثمان: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق جواد ممدح، وقال الحافظ في التقريب: ثقة شريف (الثقات لابن حبان ٤١/٥ – ت ٣٧٥٤، تهذيب الكمال – ٣٦٣/١٥ – ت ٣٤٥٢، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٥٨٠/١ – ت ٢٨٨٠، تهذيب التهذيب – ٣٣٨/٥ – ت ٥٧٧، تقريب التهذيب – ص: ٣١٥ – ت ٣٥٠١).

خارجة بن زيد بن ثابت: قال أبو الزناد: كان أحد الفقهاء السبعة، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال الحافظ في التقريب: ثقة فقيه (الثقات للعجلي – ٣٣٠/١ – ت ٣٨٥، الثقات لابن حبان – ٢١١/٤ – ت ٢٥٤٥، تهذيب الكمال – ٨/٨ – ت ١٥٨٩، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٣٦١/١ – ت ١٣٠٠، تقريب التهذيب – ص: ١٨٦ – ت ١٦٠٩)

عبد الرحمن بن أبي عمرة: قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وذكره بن حبان في كتاب الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة مشهور (الطبقات الكبرى – ٨٣/٥، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٦٣٨/١ – ت ٣٢٨٠، تهذيب الكمال ٣١٨/١٧ – ت ٣٩٢٠، تهذيب التهذيب – ١٦٧/١٢ – ت ٨٦١٦)

زيد بن خالد الجهني: المدني، صحابي مشهور رضي الله عنه (الإصابة في تمييز الصحابة – ٦٠٣/٢ – ت ٢٨٩٧، تهذيب الكمال – ٦٣/١٠ – ت ٢١٠٤).=

– وحسّن الدارقطني حديثه في سننه في سؤال النبي ﷺ عن الاستطابة[١] فقال: «أولا يجد أحدكم ثلاثة أحجار، حجرين للصفحتين[٢] وحجر للمسربة[٣]»، قال بعده: إسنادٌ حسن[٤].

= الحكم على الحديث: صحيح لغيره، وهذا إسناده حسن، فيه بشر بن آدم صدوق كما قال الذهبي، وتابعه عليّ بن محمد الطنافسي عند ابن ماجة في سننه في الموضع المذكور في تخريج الحديث، قال عنه الحافظ في التقريب: ثقة عابد (التقريب – ص: ٤٠٥ – ت ٤٧٩١)، وزيد بن خالد صدوق يخطئ في حديث الثوري، وأبيّ بن عباس حسّن الذهبي حديثه، تابعهما عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم في الرواية عن أبيه أبي بكر، عند مسلم في صحيحه ومالك في الموطأ وأحمد في المسند في المواضع السابق ذكرها في التخريج، وهو ثقة كما في التقريب، وبقية رجاله ثقات (التقريب – ص: ٢٩٧ – ت ٣٢٣٩)،

(١) الاستطابة: قال ابن الأثير: الاستطابة والإطابة: كناية عن الاستنجاء، سمي بها من الطيب، لأنه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستنجاء أي يطهره، يقال منه: أطاب واستطاب (النهاية في غريب الحديث والأثر – ١٤٩/٣).

(٢) الصفحتين: جانبي المخرج (النهاية في غريب الحديث والأثر – ٣٤/٣).

(٣) المسربة: هي بفتح الراء وضمها مجرى الحدث من الدبر، وكأنها من السرب: المسلك (غريب الحديث لابن الجوزي – ٤٧٣/١).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الطهارة – باب الاستنجاء – ٥٦/١ – حديث ١٠، قال: حدثنا علي بن أحمد بن الهيثم العسكري حدثنا علي بن حرب حدثنا عتيق ابن يعقوب الزبيري حدثنا أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده سهل بن سعد : أن النبي ﷺ سئل عن الاستطابة فقال: «أَوَلاَ يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلاَثَةَ أَحْجَارٍ حَجَرَانِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرٌ لِلْمَسْرُبَةِ» قال الدارقطني: إسناد حسن. =

= تخرجه: أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في كتاب الطهارة – باب كيفية الاستنجاء – ١١٤/١ – حديث ٥٥٣، من طريق محمد بن عبد الحكم القطري، وحديث ٥٥٤، من طريق أحمد بن يحيى الحلواني؛ وأبو بكر الروياني في مسنده – ٢٣٠/٢ – حديث ١١٠٨، من طريق حسين بن حيان، والطبراني في الكبير – ١٢١/٦ – حديث ٥٦٩٧، عن علي ابن عبد العزيز، كلهم عن عتيق بن يعقوب، به، بلفظه عند البيهقي في الموضع الأول من سننه وعند الروياني في مسنده، وبلفظ قريب منه عند البيهقي في الموضع الثاني.

رجاله: علي بن أحمد بن الهيثم العسكري: هو علي بن احمد بن الهيثم بن خالد أبوالحسن البزار، وثقه الدارقطني، (موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله – ٤٥٥/٢ – ت ٢٤٢٣، تاريخ بغداد – ٣٢٠/١١ – ت ٦١٢٩).

علي بن حرب: هو أبو الحسن الطائي، قال النسائي: صالح، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة، قال الحاظ في التقريب: صدوق فاضل (الجرح والتعديل – ١٨٣/٦ – ت ١٠٠٦، تهذيب الكمال – ٣٦١/٢٠ – ت ٤٠٣٧، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٣٧/٢ – ت ٣٨٩١، تهذيب التهذيب – ٢٦٠/٧ – ت ٥٠٦، تقريب التهذيب – ص: ٣٩٩ – ت ٤٧٠١).

عتيق بن يعقوب الزبيري: ابن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير بن العوام، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في تبصير المنتبه: محدث مشهور (الثقات لابن حبان – ٥٢٧/٨ – ت ١٤٨٣٧، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله – ٤٤٠/٢ – ت ٢٣٣٧، لسان الميزان – ١٢٩/٤ – ت ٢٩٦، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه – ٨٣٤/٣).

أبيّ بن عباس: موضوع البحث، وحديثه حسن لذاته اذا انفرد، صحيح لغيره إذا توبع، كما جاء تقريره في نهاية هذا البحث ص ٨٦.

العباس بن سهل بن سعد: سبقت ترجمته في ص ٣٧٠٦، وهو ثقة.

- وأورد هذا الحديث[١] أيضاً ابن القيم في "إعلام الموقعين" وقال بعده: حديث حسن[٢].
- وقال علاء الدين مغلطاي: أبيّ أثنى عليه جماعة، وخرّج البخاري حديثه في صحيحه[٣]، وجعل حديثه صحيح بهذا.

ثانياً: أقوال المجرّحين:

- قال يحيى بن معين: ضعيف.
- وقال الإمام أحمد بن حنبل: منكر الحديث[٤].
- وقال النسائي: ليس بالقوي[٥].
- وقال المزي: قال الدولابي: ليس بالقوي[١]، وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: والذي في كتاب محمد بن عمرو الدولابي: قال البخاري ليس بالقوي، وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل[٢].

سهل بن سعد: سبقت ترجمته في ص ٣٧٠٧، وهو صحابي جليل ◙.

الحكم على الحديث: إسناده حسن، فيه علي بن حرب وأبي بن عباس كلاهما صدوق، وبقية رجاله ثقات، وقد نقلت آنفاً -في الأصل- تحسين الحديث عن الدارقطني والبيهقي وابن القيم والنووي وغيرهم.

(١) حديث سؤال النبي ﷺ عن الاستطابة.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين - ٦/٢٥١.

(٣) شرح ابن ماجة – علاء الدين مغلطاي الحنفي - ص ١٥٣٣ والتي بعدها.

(٤) بحر الدم - ص: ١٨ – ت ٤٩.

(٥) الضعفاء والمتروكين للنسائي - ص ١٤٩ – ت ٢٣.

- وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع على شيء منها[٣].
- وقال الدارقطني في كتابه "التتبع" بعد أن ذكر حديث أبيّ في خيل النبي ﷺ عند البخاري: وأبي هذا ضعيف[٤].
- وقال الحافظ في التقريب: فيه ضعف، ماله في البخاري غير حديث واحد[٥].

مناقشة الأقوال الواردة في تجريح أبيّ:

أولاً: قول يحيى بن معين: "ضعيف":

هذا القول من ابن معين –رحمه الله- في أبيَ هو جرح غير مفسّر، ويقابله تعديل أبيّ باحتجاج البخاري به في الصحيح، وتعديل الأئمة ممن سبق ذكرُهم ونقلُ أقولهم، ومقتضى تطبيقات النقاد والقواعد التي أقرّها الأئمة عدم قبول الجرح إلا إذا بُيّن سببُه فيمن كانت هذه صفته من الرواة، يقول الخطيب البغدادي وقد ذكر القول بأن الجرح لا يقبل إلا مفسرا: وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل محمد ابن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وغيرهما، فإن البخاري قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم، وهكذا فعل مسلم ابن

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال – ٢/٢٥٩ – ت ٢٧٧.
(٢) تهذيب التهذيب – ١/١٨٦ – ت ٣٤٨.
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي – ١/١٦ – الترجمة الأولى في الكتاب.
(٤) التتبع – ص ٢٠٣ – حديث رقم ٧٣.
(٥) تقريب التهذيب – ١/٧١ – ت ٢٨١.

الحجاج، وسلك أبو داود السجستاني هذه الطريق، وغير واحد ممن بعده، فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه وذكر موجبه أ.هـ(١).

ونقل ابن الصلاح كلام الخطيب وأيده، ثم قال بعده: ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم، على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح، أو في الجرح والتعديل، وقلما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء، ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت، ونحو ذلك؛ فاشتراط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك، وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر؛ وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم، ببحث عن حاله أَوْجَبَ الثقةَ بعدالته، قبلنا حديثه ولم نتوقف، كالذين احتج بهم صاحبا "الصحيحين" وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فإنه مخلص حسن، والله أعلم أ.هـ(٢).

وقال في "صيانة صحيح مسلم": عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية

---

(١) الكفاية في علم الرواية – ص ١٠٨.

(٢) الكفاية في علم الرواية – ص ١٠٨.

الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها: أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل وهذا تقديم للتعديل على الجرح لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به، وقد جليت في كتاب معرفة علوم الحديث حمل الخطيب أبي بكر الحافظ على ذلك احتجاج صاحبي الصحيحين وأبي داود وغيرهم بجماعة علم الطعن فيهم من غيرهم أ.هـ(١).

وقال الحافظ ابن حجر في الفصل التاسع من "هدي الساري" عند الجواب عن من طعن فيه من رجال الصحيح: إذا وجدنا لغيره -يعني البخاري- في أحد منهم -أي رواة الصحيح- طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبوالحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة

(١) صيانة صحيح مسلم – ص ٩٦.

وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما، قلت فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح أ.هـ[1][2].

---

(١) هدي الساري – ص ٣٨١.

(٢) القول بقبول التعديل غير مفسر وعدم قبول الجرح إلا مفسراً هو المذهب الراجح عند الجمهور من المحدثين والأصوليين، وهو ما قرره ابن الصلاح -رحمه الله- في مقدمته، قال: وأما الجرح، فإنه لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيه أهو جرح أم لا؟ وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر "الخطيب الحافظ" أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم، واحتج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه أ.هـ (مقدمة ابن الصلاح – ص ٢٩٠ والتي بعدها).

وقد أفاض أبو الحسنات اللكنوي –رحمه الله- في كتابه: "الرفع والتكميل" في بيان هذا الرأي في أن الجرح لا يقبل إلا مبين السبب، ونقل ترجيحه عن النووي (٦٧٦هـ)، وابن دقيق العيد(٧٠٢هـ)، والبَرْدَوي(٧٣٠هـ)، وبدر الدين بن جماعة(٧٣٣هـ)، والطيبي(٧٤٣هـ)، وزين الدين العراقي(٨٠٦هـ)، وبدر الدين العيني(٨٥٥هـ)، وابن الهمام(٨٦١هـ)، وابن قطلوبغا(٨٧٩هـ)، والسخاوي (٩٠٢هـ)، وزكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، وغيرهم،

فهذه النقول عن الأئمة بينت صراحة أن من احتج بهم البخاري في صحيحه من الرواة لا يقبل في أحدهم الجرح إلا مفسراً مبين السبب، وتطبيقات العلماء في ذلك تؤيد ما وضعوه من قواعد وضوابط، وأذكر فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

عند الكلام عن (يزيد بن أبي مريم) في "مقدمة الفتح" قال الحافظ ابن حجر: قال الدارقطني ليس بذاك، قلت: هذا جرح غير مفسر فهو مردود وليس له في البخاري سوى حديث واحد أ.هـ(١).

وقال عند (عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري): قال محمد بن سعد: لم يكن بالقوي، قلت: هذا جرح مردود غير مبين، ولعله بسبب القدر، وقد احتج به الأئمة كلهم أ.هـ(٢).

وقال أبو الحسن بن القطان في "بيان الوهم والإيهام" عن (عطاف بن خالد): وإن كان البخاري قد حكى أن مالكا لم يحمده فإن ذلك لا يضره، إذ لم يكن ذلك من مالك بأمر مفسر يجب لأجله ترك روايته أ.هـ(١).

ثم قال بعد أن ساق النقول عنهم جميعا رحمهم الله تعالى: ومثل هذه العبارات في كتب اصول الفقه وأصول الحديث وكتب الفقه كثيرة لا تخفى على مهرة الشريعة، وكلها شاهدة على أن عدم قبول الجرح المبهم هو الصحيح النجيح، وهو مذهب الحنفية، وأكثر= =المحدثين منهم الشيخان وأصحاب السنن الأربعة، وأنه مذهب الجمهور وهو القول المنصور أ.هـ (الرفع والتكميل –ص ١٠٥).

(١) هدي الساري – ص ٣٨١.

(٢) المرجع السابق نفسه – ص ٤١٦.

وقال النووي في "شرح مسلم" عند الكلام عن (أبي البختري الطائي) بعد أن نقل تضعيف الحاكم له بقوله "ليس قوياً عندهم": لا يقبل قول الحاكم لأنه جرح غير مفسر، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل، وقد نص جماعات على أنه ثقة أ.هـ(٢).

فهذه النقول عن الأئمة في ضوابط قبول جرح الرواة وما جاء من تطبيقاتهم العملية في ذلك، تظهر بجلاء أن ما قاله ابن معين –رحمه الله- في أبيّ، يدخل في باب الجرح الغير مفسر والمعارَض باحتجاج البخاري بأبيّ في صحيحه وتوثيق مَن وثقه من الأئمة، فلا يُقبَل تجريحه لأبي بن عباس بقوله فيه: "ضعيف" دون بيان سببه.

ثانياً: قول الإمام أحمد: "منكر الحديث":

أراد به مطلق التفرد، فالإمام أحمد ممن يطلق النكارة ويريد التفرد على إطلاقه، من ثقة كان التفرد أو كان من ضعيف، يقول الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح عند كلامه عن (بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري) بعد أن نقل توثيقه عن ابن معين والعجلي والترمذي وأبي داود: وقال أحمد روى مناكير، قلت –يعني ابن حجر–: احتج به الأئمة كلهم وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة أ.هـ(٣)،

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام – ٤٦٣/٢.
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم – ١٨١/١٠.
(٣) هدي الساري – ص ٣٩٢.

وعند الكلام عن (يونس بن القاسم اليمامي) قال الحافظ: وثقه يحيى ابن معين والدارقطني، وقال البرديجي منكر الحديث، قلت: أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكَر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله منكر الحديث جرحا بينا أ.هـ[1]،

ونقل ابن رجب في "شرح العلل" عن "أبي بكر البرديجي"[2] رحمهما الله تعالى قوله في تعريف المنكر، قال: ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً؛ قال -ابن رجب-: ذَكَر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في النهي عن بيع

---

(١) المرجع السابق نفسه – ص ٤٥٥.

(٢) أبو بكر البرديجي: هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، توفي سنة إحدى وثلاثمائة (تذكرة الحفاظ – ٢/٢٢٣ – ت ٧٤٧).

الولاء وعن هبته[١]؛ ثم قال بعده، بعد أن أطال في ذكر الأمثلة في بيان معنى النكارة عند المتقدمين: فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة أ.هـ[٢]؛ فظهر بهذا أن ما أطلقه الإمام أحمد –رحمه الله- في أبيّ من قوله: "منكر الحديث"، أراد به مطلق تفرّده بأحاديث نقلها فلم يروها غيره، وليس هذا بيّن على ما قرره الحافظ –رحمه الله- [٣].

---

(١) حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العتق – باب بيع الولاء وهبته – ٨٩٦/٢ – حديث ٢٣٩٨، قال: حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر ¶ يقول: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلاَءِ وَعَنْ هِبَتِهِ) وأبو داود في سننه في كتاب الفرائض – باب في بيع الولاء – ٨٧/٣ – = =حديث ٢٩٢١، قال: حدثنا حفص بن عمر، والترمذي في سننه في كتاب البيوع – باب كراهة بيع الولاء وهبيته – ٥٣٧/٣ – حديث ١٢٣٦، عن عبد الرحمن بن مهدي، كلاهما –حفص وابن مهدي– عن شعبة، وزاد الثاني عن سفيان، كلاهما –سفيان وشعبة– عن عبد الله بن دينار، به بلفظه، ومسلم في صحيحه في كتاب العتق – باب النهى عن بيع الولاء وهبته – ٢١٦/٤ – حديث ٣٨٦١، من طريق سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار به بلفظه، غير أنه قال: (أن رسول الله ﷺ)، قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب – ص ٢٤٣.

(٣) معنى المنكر فيما استقر عليه اصطلاح المحدثين وحققه الحافظ في النخبة: هو ما رواه الضعيف مخالفا غيره من الثقات، فإن خالف الثقة فهو الشاذ، ويقابلهما المعروف والمحفوظ. (ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر – ص ٨٦).

ثالثاً: قول النسائي: ليس بالقوي:

قول النسائي في راوٍ: "ليس بالقوي" لا يقصد به تضعيف ذلك الراوي، فقد نقل الذهبي في "الموقظة" أن النسائي قال ذلك في عدد من الرواة الذين احتج بهم في سننه وقال إنه لم يقصد بهذا القول إسقاط روايتهم أو الطعن في عدالتهم، يقول الذهبي –رحمه الله-: وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي واحتُجَّ به، وهذا النسائي قد قال في عدَّةٍ: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه قال: "قولنا ليس بالقوي ليس بجرح مفسِد"(١)،

وعلى احتمال كون النسائي –رحمه الله- قَصَدَ بقوله: "ليس بالقوي" أن يمَسّ أبيّ بن عباس بجرح، فهو جرح معارَضٌ باحتجاج البخاري به في صحيحه، وقد احتج البخاري –رحمه الله- بعدد من الرواة عُلِمَ الطعن فيهم من غيره، ولكنه انتقى من حديثهم واحتج بما صح عنده، مثل: (خالد بن مخلد القطواني) قال عنه الإمام أحمد: "له مناكير"(٢)، وساق ابن عدي له عشرة أحاديث منكرة(٣)، وقال ابن سعد: "كان منكر الحديث مفرطاً في التشيع كتبوا عنه ضرورة(٤)"، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به(٥)"، وقال

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث – ص ٨٢.
(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم – ص: ٤٨ – ت ٢٥٣.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال – ٣٤/٣ – ت ٥٩٥.
(٤) الطبقات الكبرى – ٣٧٢/٦ – ٢٧٦٨.
(٥) الجرح والتعديل – ٣٥٤/٣ – ت ١٥٩٩.

الحافظ في التقريب: "صدوق يتشيع وله أفراد[١]"، ورمز له في لسان الميزان بالرمز (هـ)[٢] فهو مختلف فيه والعمل على توثيقه.

فلم يخرج البخاري من حديث هذا الراوي -خالد القطواني- إلا ما صح عنده، وأخرج لأبيّ بن عباس هذا الحديث الذي هو مقصود هذا البحث في ذكر خيل النبي ﷺ، لَمّا صَحَّ عنده، وإن تكلَّم فيه غيره ومسَّه بضرب من التجريح، على أن كلام النسائي في أبيّ هو أيضا جرح غير مفسّر، فلا يقبل، وقد أسلفت قول الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في مقدمة الفتح: إذا وجدنا لغيره -يعني البخاري- في أحد منهم -أي رواة الصحيح- طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح أ.هـ[٣]،

فكلام النسائي -رحمه الله- في أبيّ، إن قَصَدَ به الطعن في عدالته فهو جرح لم يبيَّن سببه، فلا يقبل أمام تعديل البخاري -رحمه الله- له بإخراجه حديثه في الصحيح احتجاجاً.

---

(١) تقريب التهذيب - ص: ١٩٠ - ت ١٦٧٧.

(٢) لسان الميزان - ٢٩٤/٩ - ت ٦٨٦.

(٣) هدي الساري - ص ٤٠٣.

رابعـاً: قول المزي: قال الدولابي: ليس بالقوي، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: والذي في كتاب محمد بن عمرو الدولابي: قال البخاري ليس بالقوي، وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل:

أقول: قوله: "ليس بالقوي" هو من كلام النسائي نقله عنه أبو بشر الدولابي، وليس من كلام البخاري –رحمه الله-.

وأما تعقب الحافظ ابن حجر على الإمام المزّي فيسلّم له في أن الدولابي أسنَدَ الكلام لغيره، لكن المزي جعله من كلامه هو –الدولابي–، وأما الذي لا يُسَلّم له، هو نسبته الكلام للبخاري، إذ صواب العبارة –والله أعلم– هو: (قال الدولابي: قال النسائي: ليس بالقويّ)، وذلك لعدة أسباب أذكرها فيما يلي:

أولاً: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، روى عنه كثيرا تلميذه ابن عدي في كتابه "الكامل في الضعفاء"، ومما رواه عنه في هذا الكتاب نقله عن النسائي قوله في أبيّ: "ليس بالقوي"، يقول أبو أحمد بن عدي –رحمه الله-: سمعت ابن حماد يقول: قال أحمد بن شعيب النسائي: أبي بن العباس ليس بالقوي أهـ[1].

قوله: "سمعت ابن حماد" أراد به شيخه أبا بشر الدولابي، فكثيرا ما يسميه بهذا في كتابه "الكامل"، ونستطيع أن نقول إن ما نقله ابن عدي عن شيخه

(١) الكامل في ضعفاء الرجال – ١/٤٢٠ – ت ٢٣٦.

الدولابي في مقالته في أبيّ، هو أوثق ما يُعتمد عليه في النقل عن الدولابي في كلامه عن أبيّ بن عباس، فابن عدي أعرف بكلام شيخه من غيره،

– وللدولابي كتاب اسمه "الضعفاء"[(١)] نقل عنه الحافظ الذهبي وكذلك الحافظ ابن حجر في مواضع عدة من كتبهم مثل ميزان الاعتدال، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب، وغيرها[(٢)]،

ويعد هذا الكتاب –الضعفاء– للدولابي أحد أهم مصادر ابن عدي في كتابه "الكامل في الضعفاء"[(٣)]، واعتمد عليه في مواضع كثيرة في كلامه عن أحوال الرجال في كتابه هذا،

والراجح لدي في قول الحافظ ابن حجر: "والذي في كتاب الدولابي" أنه أراد به: "الضعفاء" وليس "الكنى"، فقد بحثت طويلاً ودققت النظر في كتاب "الكنى" فلم أقف فيه على كلامٍ للدولابي عن أبيّ بن عباس.

ذلك كله يرجّح أن صواب عبارة الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: "والذي في كتاب الدولابي: قال البخاري: ليس بالقوي"، هو: "والذي في كتاب

---

(١) "الضعفاء" للدولابي ذكره الكتاني وعزاه له في الرسالة المستطرفة (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة – ص ١٤٤).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال – ٣٧٩/١، لسان الميزان – ٢٨٤/٢، ١٢٢/٣، تهذيب التهذيب – ٢٧٢/١.

(٣) ينظر: ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال (رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بإشراف أ.د: محمد محمد الشريف) – زهير عثمان علي نور ١٤١٠هـ/١٩٨٩م – ص ٤٠٢.

الدولابي: قال النسائي: ليس بالقوي"، كما رواه ابن عدي ونقله عن شيخه الدولابي.

ثانيـــاً: لم يُعرَف عن راوٍ تكلم فيه البخاري –رحمه الله- وقال فيه بمثل قوله هذا –ليس بالقوي– في أبيّ ثم احتج به في صحيحه، نعم هناك من تَكَلّم فيهم بنحو هذا لكنه أخرج لهم خارج الصحيح، مثل (عبد الوهاب بن عطاء الخفاف) أخرَج له في "خلق أفعال العباد" وقال عنه: "ليس بالقوي عندهم وهو يحتمل"(١)،

فلو ثبت أن البخاري –رحمه الله- قال مثل هذا القول في أبيّ ابن عباس ثم احتج به في صحيحه لتتبعه وحاجّه به مثل الدارقطني في كتابه "التتبع"، حين أورد حديث أبيّ –موضوع هذا البحث– في ذكر خيل النبي ﷺ، فلم يزد عن قوله بعده: وأبيّ هذا ضعيف.

ثالثـــاً: أما استدراك الحافظ على المزي بأنه لم يستحضر ذلك حالة النقل، فصواب من ناحية أن الدولابي لم يقله، بل أسنده للنسائي –كما هو الصواب– أو أسنده للبخاري كما هو رأي الحافظ ابن حجر، إلا إذا كان ناسخ مخطوط "تهذيب التهذيب" أخطأ في ذكره البخاري بدلاً عن النسائي، وهو

(١) تهذيب الكمال – ١٨/٥١٣ – ت ٣٦٠٥، تهذيب التهذيب – ٦/٣٩٨ – ت ٨٣٨.

الأقرب –والله أعلم– فحين رجعت للنسخة المخطوطة من الكتاب(١)، وجدت قوله: "والذي في كتاب الدولابي قال البخاري" دون قوله: "محمد بن عمرو"، كما هو مذكور في المطبوع، والذي جاء فيه كما ذكرت آنفاً: "والذي في كتاب محمد ابن عمرو الدولابي: قال البخاري ليس بالقوي، وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل"، وهو خطأ ظاهر، فالدولابي هو محمد بن أحمد بن حماد وليس محمد ابن عمرو، وهو ما لا يبعد معه أيضا أن يكون التصحيف قد أبدَلَ كذلك قولَه "قال النسائي" وهو الصواب، بقوله: "قال البخاري" وهو خطأ لا يستقيم، كما سبق بيانه، فيكون صواب هذه العبارة هو: "والذي في كتاب الدولابي: قال النسائي ليس بالقوي" وقوله بعده: "وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل" هو كلام مُستأنف.

رابعـــاً: إن كان ما نُسب إلى الحافظ ابن حجر من أنه عزى للدولابي أنه نَقَل عن البخاري قوله في أبيّ: "ليس بالقوي" صحيحاً، وهو المثبت فيما بين أيدينا من النسخة المطبوعة لتهذيب التهذيب، فكيف غَفَلَ عن هذا القول للبخاري في أبيّ كل مَن ترجم لأبيّ بن عباس، بدءاً من النسائي(٢)،

(١) هي نسخة مكتبة جامعة برنستون، لوحة رقم ٢٥، وقد كتب في أولها أنه يوجد في مواضع عدة منها توقيع الحافظ ابن حجر على بعض هوامشها بقراءات الكتاب عليه وعبارات كثيرة محرر فوقها أنها بخطه.

(٢) الضعفاء والمتروكين – ص ١٤٩ – ت ٢٣.

والعقيلي[١]، وابن عدي[٢]، والدارقطني[٣]، ومحمد بن طاهر المقدسي[٤]، وابن الجوزي[٥]، ومروراً بالمزّي[٦]، والذهبي[٧]، والزيلعي[٨]، وعلاء الدين مُغُلْطاي[٩]، وانتهاءً بابن الملقن[١٠]، وابن حجر[١١]، وابن قطلوبغا[١٢]،

---

(١) الضعفاء الكبير – ١٦/١ – الترجمة الأولى في الكتاب.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال – ٤٢٠/١ – ت ٢٣٦.

(٣) الإلزامات والتتبع – ص ٢٠٣ – حديث رقم ٧٣، سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني ـــ ص ٤١ – ت ٣١، سنن الدارقطني – كتاب الطهارة – باب الاستنجاء – ٥٦/١ – الحديث العاشر.

(٤) ذخيرة الحفاظ – ١٣٠٩/٣ – حديث ٢٨٢٥، ١٤٤٢/٣ – حديث ٣١٦٢، ١٥١٨/٣ – حديث ٤١٥٧.

(٥) الضعفاء والمتروكين – ٦٢/١ – ت ١٤٥، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير – ص: ٣٢٢.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال – ٢٥٩/٢ – ت ٢٧٧.

(٧) ميزان الاعتدال–٢٠٨/١– ت٢٧٢، ذكر من تكلم فيه وهو موثق– ص٣٤– ت١٢، سير أعلام النبلاء– ٢٦١/٥ – ت١٢٠، تاريخ الإسلام–٣٠٤/٤– ت١١، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال–٢٨٦/١– ت٢٧٨، المغني في الضعفاء– ص٣٢ – ت ٢٢٨.

(٨) نصب الراية – كتاب الصلاة – باب صفة الصلاة – ٤٢٧/١.

(٩) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال– ٥/٢ – ت ٣٢٤.

(١٠) البدر المنير – كتاب الصلاة – باب صفة الصلاة – ١٥/٤.

(١١) تهذيب التهذيب – ١٦٣/١ – ت ٣٤٨.

(١٢) من روى عن أبيه عن جده – زين الدين بن قطلوبغا الحنفي – ص ٩٦ – ت ١٨.

والسيوطي[١]، والقسطلاّني[٢]؟!! هذا فضلاً عن كون الحافظ ابن حجر نفسه لم ينسِب هذا القول للدولابي عن البخاري في أيّ من مصنفاته الأخرى غير التهذيب عند كلامه عن أبيّ بن عباس، مثل هدي الساري والتلخيص الحبير[٣]، فكيف للحافظ ابن حجر أن يصرح في موضع بنقل قول عن البخاري في بيان حال راوٍ، ويمسك عن هذا القول في مواضع أخرى من مصنفاته؟! فلو صح أن البخاري قاله لنقله وأثبته الحافظ في باقي مصنفاته التي ترجم فيها لأبيّ، ولَنَقَله غيره ممن ترجم لأبيّ من علماء الجرح والتعديل في مصنفاتهم، وهو ما يرجح أن الصواب هو أن قوله: "ليس بالقوي" هو للنسائي وليس البخاري.

هذه الأسباب التي أسلفت تقوّي لدي أن ما نسب إلى الحافظ ابن حجر فيما بين أيدينا من المطبوع من كتابه "تهذيب التهذيب" من قوله: "والذي في كتاب محمد بن عمرو الدولابي: قال البخاري: ليس بالقوي"، صوابه: "والذي في كتاب الدولابي: قال النسائي: ليس بالقوي"، وهي أسباب قوية يصعب معها تصحيح نسبة هذا القول إلى الحافظ ابن حجر، وإلا فكيف يجيب من يعارض ما ذهبت إليه عن أهم وأظهر هذه الأسباب –والذي سبق ذكره– من كون ابن

---

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر – النوع الأول: الصحيح (الكلام على الأحاديث المنتقدة على الصحيحين) – ٦٢٨/٢، دخول الصحيح لغيره في الصحيح – ١٠٠٧/٣.

(٢) إرشاد الساري – ٢٢/١.

(٣) هدي الساري – ص ٣٨٩، التلخيص الحبير – كتاب الطهارة – باب سنن الوضوء – ٢٥٥/١ – حديث ٧٠، وفي باب الاستنجاء – ٣٢٢/١ – حديث ١٤٨.

عدي نَقَلَ عن شيخه الدولابي رواية هذا القول عن النسائي وليس البخاري؟! فالتلميذ أعرف بكلام شيخه من غيره، ولو وَجَدَ ابنُ عدي نقلاً آخر للدولابي حكاه عن البخاري لأثبته ونَقَلَه.

خامساً: قول العقيلي: "له أحاديث لا يتابع على شيء منها":

هذه العبارة دَرَج أبو جعفر العقيلي -رحمه الله- على استعمالها كثيراً في كتابه "الضعفاء"، ومعناها: أن هذا الراوي الذي أراده بها وأطلقها في شأنه يروي أحاديث متفرداً بها ولا تحتمل منه، إما لوهمه أو ضعف حفظه وكثرة خطئه، فيقول: له أحاديث لا يتابع عليها(١)، أو نحوها من العبارات مثل: لا يتابع على حديثه(٢)، له غير حديث لا يتابع على شيء منها(٣)، لا يتابع على حديثه من وجه يثبت(٤)، جاء عن الثقات بما لا يتابع عليه(٥)، وربما أطلقها أيضا في جماعة من المجهولين أو المتروكين والمتهمين بالكذب فيقول فيهم: أحاديثه مناكير لا يتابع منها على شيء(٦)، لا يتابع على حديثه

(١) الضعفاء للعقيلي – ١/٢١٧.
(٢) المرجع السابق نفسه – ٤/٤٢٧.
(٣) المرجع السابق نفسه – ١/٤٣.
(٤) المرجع السابق نفسه – ١/٤٦.
(٥) المرجع السابق نفسه – ٤/٤٤٣.
(٦) المرجع السابق نفسه – ١/١٩٠.

وليس مشهوراً بالنقل[١]، لا يتابع على حديثه وقد حدّث بمناكير[٢]، ونحو هذا من العبارات،

وما أورده العقيلي في حق أبيّ بن عباس من قوله: "له أحاديث لا يتابع على شيء منها"، قال بنحوه في رواة هم من رجال الصحيح المحتج بهم فيه، مثل (ثابت بن عجلان) الذي أخرج له البخاري احتجاجاً، قال فيه العقيلي: "لا يتابع على حديثه"[٣]، فتعقبه أبو الحسن بن القطان في "بيان الوهم والإيهام" فقال: هذا من العقيلي تحامل عليه، فإنه يُمَسُّ بهذا من لا يُعرَف بالثقة، فأما من عُرِفَ بها فانفراده لا يضره إلا أن يكثر ذلك منه. أ.هـ[٤]،

وقال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح": ثابت بن عجلان الأنصاري الحمصي، من صغار التابعين، وثقه ابن معين ودحيم[٥]، وقال أبو حاتم والنسائي: لا بأس به[٦]، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي فقلت أهو ثقة؟

---

(١) المرجع السابق نفسه – ٤٠٣/٤.
(٢) المرجع السابق نفسه – ٤٣٠/٤.
(٣) المرجع السابق نفسه –١٧٥/١.
(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام – ٣٦٣/٥.
(٥) تهذيب الكمال – ٣٦٣/٤ – ت ٨٢٣.
(٦) الجرح والتعديل – ٤٥٥/٢ – ت ١٨٣٤.

فسكت وكأنه مرّض أمره، وفي الميزان قال أحمد: أنا متوقف فيه[١]، واستغرب ابن عدي من حديثه ثلاثة أحاديث[٢]، وقال العقيلي: لا يتابع في حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال، له في البخاري حديث واحد في الذبائح وآخر في التاريخ أ.هـ[٣]، وقال في "التهذيب" بعد أن أورد كلام ابن القطان السابق في تعقّبه العقيلي: وصدَق، فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفة الثقات لا غير، فيكون حديثه حينئذ شاذاً أ.هـ[٤][٥]،

وأقول: حديث أبيّ بن عباس في ذكر خيل النبي ﷺ-موضوع هذا البحث- ليس فيه مخالفة كما هو ظاهر، فتفرّد أبيّ به لا يضر، على أنه قد توبع على حديثه هذا من ناحية عبد المهيمن كما يبق في التخريج، كما أن قول العقيلي في شأن أبيّ معارَضٌ باحتجاج البخاري به الصحيح، فأبيّ رَوَى هذا الحديث عن أبيه التابعيّ عن جده الصحابي في شأنٍ من شئون بيتهم،

---

(١) ميزان الاعتدال - ٢/٨٥ - ت ١٣٦٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال - ٢/٩٧ - ت ٣١٥.

(٣) هدي الساري - ص ٣٩١.

(٤) تهذيب التهذيب - ٢/٩ - ت ١٤.

(٥) فرّقَ الحافظ في النزهة بين الشاذ والمنكر فقال: الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل من سوى بينهما أ.هـ (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر- ص٢١٤).

والذي ربما لم يكن لغيرهم أن يطلع عليه فينقله ويرويه، فاعتمَدَ البخاري – رحمه الله- هذه الرواية وانتقاها من حديث أبيّ واحتج بها في صحيحه.

سادساً: قول الدارقطني في كتابه "التتبع" بعد أن ذكر حديث أبيّ في خيل النبي ﷺ عند البخاري: وأبي هذا ضعيف[١].

هذا القول من الدارقطني في تضعيف أبيّ بن عباس خالفه الدارقطني نفسه في مصنَّفين آخرين له قال فيهما بتعديل أبيّ،

أما الموضع الأول: فقد جاء في سننه عند روايته لحديث أبيّ في سؤال النبي ﷺ عن الاستنجاء، قال بعده: "إسنادٌ حسن"، ولو كان أبيّ عنده ضعيفا غير مرضيٍّ، لَمَا حسَّن إسناده،

وهذا الحكم من الدارقطني بتحسين إسناد أبي، نَقَلَه وارتضاه البيهقي في سننه[٢]، وتبعهما النووي في المجموع[٣]، وابن القيم في "إعلام الموقعين"[٤]، وقال ابن الملقن في "البدر المنير": هذا الحديث حسن، ثم نقل تحسينه عن الدارقطني والبيهقي[٥]، ونقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص"

(١) التتبع – ص ٢٠٣ – حديث رقم ٧٣.
(٢) السنن الكبرى – كتاب الطهارة – باب كيفية الاستنجاء – ١٨٣/١ – حديث ٥٥٤.
(٣) المجموع شرح المهذب – ١٠٦/٢.
(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين – ٢٥١/٦.
(٥) البدر المنير– كتاب الطهارة – باب الاستنجاء – ٣٦٨/٢ – حديث ٢٦.

قول الرافعي: "حديث ثابت"، ثم نقل تحسين الحديث عن الدارقطني والبيهقي وارتضاه(١).

وأما الموضع الثاني من مواضع تقوية الدارقطني لحال أبيّ بن العباس: ففي "سؤالات ابن بكير للدارقطني"، قال الدارقطني وقد سُئِل عن أبي بن عباس فقال: "لا بأس به"(٢)،

وهذه العبارة من الدارقطني هي تعديل وتقوية لمن قالها في حقه، فقد أطلقها في كثير من الرواة الذين قال بتوثيقهم عدد من النقاد أمثال ابن المديني وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى ابن معين، وغيرهم من أهل التشدد أو التوسط في التعديل، ومن أمثلة هؤلاء الرواة الذين قال فيهم الدارقطني: "لا بأس به": عبد الرحمن بن حسان الكناني(٣)، وبدر بن خليل الأسدي(٤)، وأحمد بن خالد بن موسى(٥)، قال ابن معين في كل منهم: ثقة؛ ومثل: إبراهيم ابن نافع المخزومي، من رجال الصحيحين، قال الذهبي: ثقة ثبت(٦)،

وأطلقها الدارقطني أيضا في حق رواة ممن لا ينحط حديثهم عن مرتبة

---

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير – كتاب الطهارة – باب الاستنجاء – ٣٢١/١ – حديث ١٤٨.

(٢) سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني – ص ٤١ – ت ٣١.

(٣) تهذيب التهذيب – ١٦٣/٦ – ت ٣٣٣.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) – ٥١٠/٣ – ت ٢٤٩٥.

(٥) تهذيب التهذيب – ٢٦/١ – ت ٣٩.

(٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة – ٢٢٦/١ – ت ٢١٦.

الحسن، مثل: بهز بن حكيم(١)، وأحمد بن خالد بن موسى(٢)، قال الحافظ في التقريب في كل منهم: صدوق،

فهذا الاصطلاح من الدارقطني هو تعديل لمن قاله في شأنه من الرواة، لذا حين نقل الذهبي هذا القول للدارقطني في حق أبيّ في كتابه "من تكلِّم فيه وهو موثَّق" قال: ضعفه ابن معين وغيره، وقال أحمد منكر الحديث، وقوّاه الدارقطني أ.هـ(٣)، فاعتبر الذهبي هذا الاصطلاح من الدارقطني تقوية وتعديلاً لأبيّ.

وتقوية الدارقطني لحال أبيّ بن العباس في هذا الكتاب هي تعقب وردّ على تضعيف النسائي لأبيّ في كتابه "الضعفاء"(٤)، فكتاب "سؤالات ابن بكير للدارقطني" أجاب فيه الدارقطني عن الرواة الذين تكلم فيهم النسائي من رجال الصحيحين في كتابه "الضعفاء" وتعقبه عند كل منهم(٥).

---

(١) تقريب التهذيب – ص: ١٢٨ – ت ٧٧٢.

(٢) المرجع السابق نفسه – ص: ٧٩ – ت ٣٠.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق – ص ٣٤ والتي بعدها – ت ١٢.

(٤) ذَكر النسائي أبيّ بن عباس في كتابه "الضعفاء" وقال فيه: "ليس بالقوي"، وقد تقدم مناقشة كلام النسائي والجواب عنه في ص ٦١.

(٥) إن كان هذا الكتاب قد طبع واشتهر بـ "سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني"، إلا إنه جاء في أوله ما يفيد موضوعه والغرض من تصنيفه، وهو تعقب الدارقطني للنسائي فيمن انتقدهم من رجال الصحيحين في كتابه "الضعفاء"، يقول (ابن جُمَيْع) راوي السؤالات عن (ابن بُكَيْر) تلميذ الدارقطني: "هذا ما سأل أبو عبد الله ابن=

وخلاصة الجواب عن قول الدارقطني في أبيّ: "ضعيف"، أنه معارَض بما قاله في شأنه في مواضع أخرى من مصنفاته قواه فيها وعدّله تارة، وحسّنَ حديثه تارة أخرى، فكأن الدارقطني في "التتبع" حصل له نوع من التعنت، لكنه أنصف في كتبه الأخرى، على أن هذا القول أيضاً من الدارقطني –ضعيف– هو جرح غير مفسّر، ولا يقبل الجرح من غير بيان سببه أمـــام

=بكير وغيره أبا الحسن الدارقطني الحافظ" ثم ذكر بعده تسمية الكتاب والغرض من تصنيفه، قال: "ذكر أقوام أخرجهم البخاري ومسلم في كتابيهما وأخرجهم أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي في كتاب الضعفاء، وسئل عنهم الدَّارَقُطْنِيّ" (سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني – ص ٢٤)

وقد أكثر الذهبي من نقل أقوال الدارقطني في هذه الرسالة في كتابه: "من تكلم فيه وهو موثّق"، ولم يعرج عليها الحافظ ابن حجر، فلم أقف –في حدود اطلاعي– على نقل للحافظ ابن حجر لأي مما جاء فيها من كلام الدارقطني في الرجال.

(ابن بُكَيْر) تلميذ الدارقطني هو: الامام المحدث الحافظ، مفيد بغداد، أبو عبد الله، الحسين ابن أحمد بن عبد الله بن بكير، البغدادي الصيرفي. (ينظر في ترجمته: ميزان الاعتدال في نقد الرجال – ٢٨٢/٢ – ت ١٩٧٨، سير أعلام النبلاء – ٨/١٧ – ت ٣).

(ابن جُمَيْع) راوي السؤالات عن ابن بكير هو: أبو محمد الحسن بن محمد، المعروف بابن جميع الصَّيْدَاوي(بفتح أوله وسكون المثناة التحتية وفتح الدال المهملة تليها ألف ثم واو مكسورة)، وثقه الذهبي والخطيب البغدادي، توفي سنة ثلاث وأربعمائة (ينظر في ترجمته: تاريخ دمشق – ٣٥٢/١٣ – ت ١٤٢٥، سير أعلام النبلاء – ١٥٢/١٧ – ت ٩٦، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين – ٢٤٤/٥).

احتجاج البخاري بالراوي في الصحيح، كما سبق الحديث عنه وبيانه[١].

سابعاً: قول الحافظ ابن حجر في التقريب: فيه ضعف، ماله في البخاري غير حديث واحد:

إن مناقشة كلام الحافظ في التقريب تستلزم جمع كافة أقول الحافظ في أبي في جميع كتبه التي تكلم عنه فيها، حتى يظهر لنا بجلاء ما كان من آخر رأيه فيه وما ترجح لديه في هذا:

- قال الحافظ في (التلخيص الحبير): عند كلامه على حديث أبيّ في الاستطابة[٢]: وأما حديث سهل بن سعد فرواه ابن ماجه والطبراني وهو من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده وهو ضعيف لكن تابعه أخوه أبي بن عباس وهو مختلف فيه[٣].
- وقال فيه أيضاً في موضع آخر من الكتاب نفسه عند تخريجه لحديث أبي هذا أيضا: قال المصنف -يعني الرافعي-: هو حديث ثابت، الدارقطني وحسنه، والبيهقي، والعقيلي في الضعفاء من رواية أبي بن عباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله ﷺ عن الاستطابة فقال: "أولا يجد أحدكم ثلاثة أحجار حجرين للصفحة"، قال الحازمي لا يروى إلا من هذا الوجه، قال العقيلي: لا يتابع على شيء من أحاديثه،

(١) ينظر ص ٣٧٠٩ من البحث.
(٢) سبق تخريجه في ص: ٣٧٠٣ من البحث.
(٣) التلخيص الحبير - ٢٥٥/١.

يعني أبياً، وقد ضعفه ابن معين وأحمد وغيرهما، وأخرج له البخاري حديثاً واحداً في غير حكم(١).

- وقال عند كلامه عليه في (إتحاف المهرة) بعد أن ذكر تحسين الدارقطني له: أخرجه العقيلي فيما أنكر على أبي بن عباس راويه، وقال: له أحاديث لا يتابع عليها، فذكره منها(٢).

- وقال في (هدي الساري) بعد أن رمز له بإخراج البخاري والترمذي وابن ماجة لحديثه: أبي بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني، ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي، قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ(٣).

- وقال في كتابه (النكت على مقدمة ابن الصلاح) عند حديثه عن نوع الحديث الحسن لذاته إذا توبع: وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولا، فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضا يسمى صحيحا، وإما أن لا يسمى هذا صحيحا، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحا، وينبغي أن يزاد في التعريف

(١) المرجع السابق نفسه - ٣٢١/١.
(٢) إتحاف المهرة لابن حجر - ١٣٣/٦.
(٣) هدي الساري - ص: ٣٨٦.

بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللاً.

وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك، ومن ذلك حديث أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده رضي الله عنه في ذكر خيل النبي ﷺ، وأبيّ هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن عباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه. وعبدالمهيمن أيضا فيه ضعف، فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته[1].

- وقال في (تهذيب التهذيب): قال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع على شيء منها حجران للصفحتين وحجر للمسربة، والذي في كتاب محمد ابن عمرو الدولابي: قال البخاري ليس بالقوي، وكان المزي غفل عن ذلك حالة النقل[2]، وإنما روى له البخاري في موضع واحد في ذكر خيل النبي ﷺ[1].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح - ٤١٨/١.

(٢) ناقشت في ص ٦٢ من البحث هذه العبارة في (التهذيب) وخلصت إلى أن الدولابي نقل هذا عن النسائي وليس البخاري، وذكرت أموراً عدة رجّحت من خلالها وجود تصحيف في نسخة (التهذيب) التي بين أيدينا عند هذه العبارة.

(١) تهذيب التهذيب ١٨٧/١ – ت ٣٤٨.

يظهر من خلال هذه النقول عن الحافظ –رحمه الله- في جميع كتبه، في حال أبيّ بن عباس، أن كلامه عنه في "تلخيص الحبير" بقوله فيه: "مختلف فيه"، هو الذي نستطيع معه أن نوفق بين كلامه عن أبيّ في المواضع المختلفة من كتبه –رحمه الله-،

ومَن قيل فيه: "مختلف فيه" عند الحافظ ابن حجر(١) وفي تطبيقات غيره من العلماء(٢) هو في مرتبة حسن الحديث إذا انفرد، صحيح لغيره إذا توبع، وضعيف الحديث إذا خالف.

ويظهر ذلك جلياً في كلام الحافظ عن أبيّ في نكته على ابن الصلاح، حيث جعَلَ حديثه في ذكر خيل النبي ﷺ –موضوع البحث– مثالاً للحسن لذاته الذي يرتقي إلى الصحيح لغيره،

ومما يرجح أن ما انتهى إليه رأي الحافظ في أبيّ هو كونه حسن الحديث عنده، أن الحافظ –رحمه الله- صدّر كلامه عن حديث أبيّ في الاستطابه في كُتُبه: "التلخيص" و "إتحاف المهرة" بحكم الدارقطني عليه بأنه حديث حسن،

---

(١) ينظر في المواضع التي جعل فيها الحافظ ابن حجر حديث المختلف فيه لا ينحط عن مرتبة الحسن لذاته: (فتح الباري – ١٦٣/١١، نتائج الأفكار – ٣٦٨/١، موافقة الخبر الخبر – ١١٥/٢، التلخيص الحبير – ٤٢٩/٤)

(٢) هذا المنهج سار عليه عدد من الحفاظ، حيث جعلوا المختلف فيه حسن الحديث، ومن أبرزهم: أبو الحسن ابن القطان في مواضع كثيرة من كتابه "بيان الوهم والإيهام"، ينظر: ٤٢٢/٣، ٤٤١/٣، ٨٩٨/٤، ٢١٢/٤، ٦٦٠/٥ منه، وبدر الدين الزركشي في كتابه: "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة"، ينظر: ص ١٧٦ منه.

وهو يظهر رأي الحافظ الذي يميل إليه ويرتضيه في الحديث ورواته، وهذا الصنيع من الحافظ –رحمه الله- هو من باب التعديل الضمني للرواة، والذي سبق الحديث عنه تفصيلاً في الصفحات السابقة في هذا البحث.

ويؤيد ما ذهبت إليه من كون قول الحافظ في أبيّ في "التلخيص" "مختلف فيه" يمثّل خلاصة رأيه فيه، وما استقر عليه حال أبي عنده، أن كتاب "التلخيص الحبير" هو آخر مصنفات الحافظ ابن حجر تصنيفاً بعد "التهذيب" و "التقريب" و "هدي الساري"[(١)]، على أن قوله في التقريب "فيه ضعف" لا يخالف خلاصة حاله وأنه مختلف فيه، لأنه بالفعل تكلَّم فيه، لكن ينزل من (الثقة) إلى (الصدوق) لا إلى (الضعيف)، وبهذا تجتمع وتلتقي كل أقوال الحافظ ابن حجر رحمه الله ورضي عنه.

مما سبق أستطيع أن أصل لما مؤدّاه ومفاده أن أبيّ بن عباس هو حسن الحديث عند الحافظ ابن حجر –رحمه الله-، ومتابعة أخيه "عبدالمهيمن" له جعلها الحافظ سبباً في تقوية حديثه ورفعه لدرجة الصحيح لغيره، فقد قال عنه: "فيه ضعف"، فهو عند النقاد في مرتبة من يكتب حديثه

---

(١) انتهى الحافظ ابن حجر من تصنيف "تهذيب التهذيب" سنة ثمان وثمانمائة (تهذيب التهذيب–١٢/٤٩٣)، وانتهى من تصنيف "هدي الساري" سنة ثلاث عشرة وثمانمائة (هدي الساري– ص)، وانتهى من "تقريب التهذيب" سنة سبع وعشرين وثمانمائة (تقريب التهذيب–ص٧٦٥)، وانتهى من تصنيف "التلخيص الحبير" في الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة تسع وثلاثين وثمان مائة، آخر مجلس قرئ عليه عرضاً ومراجعة (التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير– ٦/٣٢٩٦).

ويعتبر به في المتابعات والشواهد[1]، فجعل الحافظ متابعتَه عاضداً لرواية أخيه أبيّ، وأضاف إلى ذلك كون حديث أبيّ في غير الأحكام، وجعل كافة هذه الأمور سبباً في الحكم على الحديث بالأصحية حتى قال في نهاية كلامه: " فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته".

فالحافظ –رحمه الله- يرى في حديث أبيّ أنه حسن لذاته، فهو يروي هذا الحديث عن أبيه التابعي عن جده الصحابي، والرواة عن أبي ثقات أثبات، ولم يخالف، ثم انضم إلى ذلك متابعة أخيه عبد المهيمن له، عن أبيهما العباس، والحديث في شأن من شئون بيتهم، ربما لم يُتَح لغيرهم أن يحيط به ويطلع عليه كما أتيح لهم، فارتقى الحديث عند الحافظ من الحسن إلى الصحيح لغيره.

وهذه الأسباب التي اجتمعت معاً في هذا الحديث فكانت سبباً في تصحيح الحافظ له، سأتكلم عنها بمزيد من البيان عند الحديث عن خلاصة الرأي في أبي بن عباس وحديثه بعد قليل.

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية – الخطيب البغدادي – ص: ٢٣، مقدمة ابن الصلاح – ص:١٢٥، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح – زين الدين العراقي–ص:١٦٠.

المطلب الثالث

الرد على الشيخ الألباني في تضعيفه هذا الحديث وانتقاده على الأئمة (١)

والآن أفرد الحديث للرد على ما انتقده الشيخ الألباني -رحمه الله- على البخاري في صحيحه من إخراجه حديث أبيّ بن عباس، وانتقاده على الإمام الذهبي كلامَه في توثيق أبيّ:

قال الشيخ الألباني في كتابه: "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" عند حديث أبيّ في ذكر خيل النبي ﷺ: (كان له فرس يقال لها: الظرب، وآخر يقال له: اللزاز)،

قال: أخرجه البيهقي في "السنن" (١٠/ ٢٥) عن أبي بن عباس، عن أخيه مصدق بن عباس، عن أبيه، قال: فذكره مرفوعاً، قلت: وهذا إسناد مرسل ضعيف، مصدق بن عباس لم أعرفه، وأخوه أبي بن عباس ضعيف كما في "التقريب"، مع أنه من رجال البخاري كما يأتي، وقد اتفقوا على تضعيفه، منهم البخاري نفسه، فقد قال: "ليس بالقوي" ! فالعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث ؟! وقد خالفه عبد المهيمن بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن سهل بن سعد: "أنه كان عند سعد أبي سهل ثلاثة أفراس للنبي ﷺ ... (فذكرهما) والثالث: اللحيف"، وعبد المهيمن بن عباس ضعيف أيضاً،

---

(١) حذا حذو الألباني وسار بسيره مقبل بن هادي الوادعي في تحقيقه لنكت الحاظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح (ينظر النكت بتحقيقه – ١/٤١٧).

ورواه ابن عدي (٣٠/ ١) عن أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده سهل مختصراً، لم يذكر إلا "اللحيف"، وهكذا مختصراً أخرجه البخاري في "الجهاد" من "صحيحه" (٦/ ٤٤ - فتح) وهو الحديث الوحيد الذي أخرجه لأبي هذا كما يؤخذ من "التهذيب"، ورواه الواقدي، عن أبي بن عباس به، مثل رواية عبد المهيمن المتقدمة وزاد: "فأما اللزاز فأهداه له المقوقس، وأما اللحيف فأهداه له ربيعة بن أبي البراء، فأثابه عليه فرائض من نعم بني كلاب، وأما الظرب فأهداه له فروة بن عمير الجذامي"، أخرجه ابن سعد (١/ ٤٩٠) والواقدي كذاب[١]. انتهى كلامه.

وأقول إن كلام الألباني هذا عليه فيه عدة مآخذ وانتقادات:

الأول: أن تخرجه للحديث غير كامل، فالحديث مخرّج بلفظ البخاري عند البيهقي في السنن في موضع آخر، وعند الدارقطني في الكبير؛ وبلفظ قريب من لفظ البيهقي الذي أورده الألباني وقام بتخريجه عند البيهقي في موضع ثالث، وعند أبي نعيم في معرفة الصحابة، وعند ابن عساكر في تاريخ دمشق، وقد سبق أن ذكرت وبيّنت مواضع هذه الألفاظ عند تخريج الحديث[١].

الثاني: قوله في أُبيّ: "اتفقوا على تضعيفه"، والذي قاله أيضاً في موضع

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة - ٩/٢٣٦ - حديث ٤٢٢٦.

(١) ينظر ص ٣٧٠٢من البحث.

آخر من كتابه هذا عند تخريجه لحديث "الاستطابة"(١)، قال: "مجروحٌ، ولم يوثقه أحد، بل كل من عُرِفَ كلامُه فيه ضعفه"(٢)،

أقول: كلام الشيخ الألباني هذا لا يستقيم عند أول مراجعة ونظر لأقوال العلماء الواردة في حق أبيّ، فكيف "لم يوثقه أحد"؟! وكيف "اتفقوا على تضعيفه"؟! وقد وثقه تسعة من أعلام أئمة الجرح والتعديل وهم: الترمذي، والدارقطني، والبغوي، وأبو موسى المديني، وابن القيم، والذهبي، وابن الملقن، وأبو زرعة العراقي، وابن قطلوبغا، فوثقه ستة منهم صراحة، والباقون ضمناً بحكمهم بالصحة أو الحسن على أحاديث لأبيّ انفرد بها(٣).

فأين دعوى الشيخ الألباني أن أبيّاً مجمعٌ على ضعفه، بله لم يوثقه أحد؟! إنه كلام تفنده النقولات الثابتة عن هؤلاء الأئمة الأعلام قي توثيق أبيّ.

وكيف تجاسر قلمه وخط بنانه فنسب لراوٍ محتج به في الصحيح أنه مجمع على ضعفه ولم يوثقه أحد؟ ثم بعد ذلك يعجب من البخاري كيف أخرج له!! كما سيأتي تالياً.

---

(١) سبق تخريجه والحكم عليه في ص ٣٧١٧ من البحث.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة – ٣٩٣/٢ – الحديث ٩٦٩.

(٣) سبق ذكر مواضع توثيق أبيّ بن عباس عند هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم في ص ٣٧١١ من البحث.

الثالث: قوله في حق الإمام البخاري: "فالعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث"،

وأقول: بل العجب من الشيخ الألباني كيف يقدم على تضعيف حديث في البخاري في الأصول دون أن يتثبّت من نسبة هذا الكلام للإمام البخاري - رحمه الله- من قوله في أبـيّ: "ليس بالقوي"؟!

والعجب منه أيضا أنه كيف يذكر في موضع من كتابه ما يمسك عنه في آخر؟! فهو يقول عند كلامه على حديث "الاستطابة" بعد أن عاب على الذهبي توثيقه لأبيّ وذَكَرَ قول البخاري "ليس بالقوي"، قال الألباني: "لاسيما -أي البخاري- وهو لم يخرج له إلا حديثاً واحداً ليس فيه تحريم ولا تحليل، ولا كبير شيء، وإنما هو في ذكر خيل النبي ﷺ ، ولفظه: "كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيف"، ومع ذلك فلم يتفرد به بل تابعه أخوه عبد المهيمن بن عباس عند ابن منده كما ذكر الحافظ في "الفتح" (٦ / ٤٤ - ٤٥) أ.هـ"[1]، فكأنه بهذا يدافع عن البخاري في إخراجه حديث أبي في الصحيح وقد قال فيه: "ليس بالقوي"، وقد تقدم موضع هذا الكلام من "سلسلة الأحاديث الضعيفة" على الموضع السابق الذي عاب فيه على البخاري إخراج حديث أبيّ، فليته اعتذر عن صاحب الصحيح هنا كما أسلف سابقاً، فاعتذاره هنا عنه أولى وأجدر، فهو في سياق الحديث عن رواية أبي في الصحيح،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة - ٣٩٣/٢ - الحديث ٩٦٩.

أما الموضع المتقدم والذي اعتذر فيه عن البخاري كان في سياق تخريج حديث آخر لأُبيّ لم يرد في الصحيح وهو حديث "الاستطابة".

على أن قول البخاري "ليس بالقويّ"، والذي تعجّب الألباني من البخاري كيف يقوله في أبيّ ثم يخرج له في كتابه، سبق أن بيّنت وأوضحت ببراهين عدة أنه من المرجح أن البخاري لم يقله[1]، بل هو من كلام النسائي، فما كان للبخاري -رحمه الله- وحاشاه أن يضعف راوياً ثم يخرج له في صحيحه احتجاجاً ولو كان في غير الأحكام.

الرابع: قوله عند تخريج حديث "الاستطابة" عند نقله كلام الذهبي في الميزان في توثيق أبيّ: "أبيّ وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث"، قال الشيخ الألباني معقّباً: فهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت تضعيفه ممن ذكرنا من الأئمة، ولعله استأنس بتخريج البخاري له، ولا مستأنس له فيه، بعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي" ثم قال بعده: " وكأن الذهبي تراجع عن ذلك حين أورد أبيا هذا في "الضعفاء" وقال: "ضعّفه ابن معين وقال أحمد: منكر الحديث"، وقال الحافظ في "التقريب": "فيه ضعف، ماله في البخاري غير حديث واحد"[1] أ.هـ كلامه.

---

(١) يُنظَر ص ٣٧٣٠ من البحث.

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة – ٣٩٣/٢ – الحديث ٩٦٩.

وأقول: الإمام الذهبي الذي هو من أهل الاستقراء التام في جرح وتعديل الرجال كيف يرى الألباني أنه لا وجه عنده لاستئناسه في قوله بتوثيق أبي باحتجاج صاحب الصحيح به؟! فإن لم يكن احتجاج صاحبي الصحيح بالرواة سبباً في تقوية حالهم وتعديل شأنهم، وقد جازوا القنطرة بذلك، فبأي شيء تكون وجوه توثيق الرواة وتعديلهم عند الشيخ الألباني؟! وبأي أمر يكون المُستأنَس في بيان حال الراوي وتعديله إن لم يكن بإخراج صاحبي الصحيح له واحتجاجهم به؟!

ثم يقول الشيخ الألباني بعد أن ذكر كلام الإمام الذهبي في الميزان وساق انتقاده له فيه: وكأن الذهبي تراجع عن ذلك حين أورد أبياتاً هذا في "الضعفاء"،

وأقول: كيف للشيخ الألباني أن يَعُدّ ذِكر الإمام الذهبي لأبي في كتابه "الضعفاء" تراجعاً عن توثيقه له الذي نص عليه في "الميزان" وكتابه "ميزان الاعتدال" متأخر في تصنيفه عن كتابه "الضعفاء"؟!

يقول العلامة السخاوي في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ": وابن الجوزي له "الضعفاء"، واختصره الذهبي، بل وذيّل عليه في تصنيفين جمع معظمها في ميزانه وعوّل عليه من جاء بعده، مع انه تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة، ولكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين أ.هـ[1]،

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ لشمس الدين السخاوي – ص ٢٠٦.

ويقول الشريف حاتم العوني في مقدمة كتابه "ذيل لسان الميزان": صنّف الإمامُ الذهبيُّ كتابه (ديوان الضعفاء)، ثمّ (ذيلَ ديوان الضعفاء)، ثم ضمَّ الذيلَ إلى الأصلِ مع زياداتٍ في (المغني في الضعفاء)؛ ثم خَتَمَ ذلك بكتابه العظيم (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، الذي شمل فيه ما هو على شرطه مما بلغه عِلْمُه حيث إن الأمر أعظم من أن يُحاطَ به كلّه، كما قال الذهبي في ذيل ديوان الضعفاء: "وهذا شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه، وإنما هو بحسب ما عرفت" أ.هـ(١).

ويقول أد. نور الدين عتر في مقدمة تحقيقه لكتاب "المغني في الضعفاء": وكتاب "المغني في الضعفاء"، جَمَعَ فيه مؤلفه ما تفرّق في أمهات كتب الضعفاء قبله جمعاً عظيماً، جعل الكتاب ينفرد بكثير من التراجم لا نجدها في غيره من المطوّلات حتى ميزان الاعتدال للذهبي نفسه، ولسان الميزان للحافظ ابن حجر، على الرغم من أنه ألّفه قبل ميزان الاعتدال أ.هـ(١). ثم كيف يكون مجرد إيراد الذهبي لأبيّ في كتابه "الضعفاء" دليل تراجعه عن توثيق أبيّ الذي قال به في "الميزان"؟! فمعلوم أن الذهبي قد أورد الكثير من الثقات في كتابه "الضعفاء" والذين تُكُلّم فيهم، على طريقة ابن عدي في كتابه "الكامل"،

---

(١) ذيل لسان الميزان – الشريف حاتم العوني – ص ٨.

(١) مقدمة تحقيق المغني في الضعفاء – ص ٤ والتي بعدها.

على أن الذهبي -رحمه الله- قد أورد أبيّاً في كتابه "المغني في الضعفاء" وقال: وُثّق[1]، وأورده أيضاً في كتابه: "من تُكُلّم فيه وهو موثق"، فقول الإمام الذهبي بتوثيق أبيّ لا مناص من جعله آخِر ما استقر عليه رأي الذهبي في أبيّ، إذ به يُجمَعُ بين كلام الذهبي عن أبيّ في مختلف كتبه.

الخامس: عدم الدقة في نقل كلام الحافظ ابن حجر، فالحافظ قال: "فيه ضعف"، وهو صواب، والشيخ يغيرها إلى "ضعيف"، وهذا لم يقُلْه الحافظ في التقريب، وهو ليس بصحيح في الواقع العملي، لأن بين قوله: "فيه ضعف" وقوله: "ضعيف" فرقاً واسعاً وبوناً شاسعاً.

---

(١) قال الذهبي -رحمه الله- في مقدمة المغني: أما بعد فهذا كتاب صغير الحجم كبير القدر كثير النفع ،اسأل الله تعالى فيه حسن النية والقصد، والعفو عن السهو والتجاوز عن تجاوز الحد، هذبته وقربته وبالغت في اختصاره، تيسيرا على طلبة العلم المعتنين بالحديث في معرفة الضعفاء، قد احتوى على ذكر الكذابين الوضاعين، ثم على ذكر المتروكين الهالكين، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين، ثم على الكثيري الوهم من الصادقين، ثم على الثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو تَعَنَّتَ بذكر بعضهم أحدٌ من الحافظين، ثم على خلق كثير من المجهولين .... ثم قال بعده: وقد جمعت في كتابي هذا أمماً لا يحصون، فهو مغنٍ عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء، فإني أدخلت فيه إلا من ذهلت عنه: الضعفاء لابن معين، وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والدولابي، والحاكم، والخطيب، وابن الجوزي، وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات، وأشرت إلى حال الرجل بأخصر عبارة (المغني في الضعفاء -١/٥).

السادس: قوله عن الواقدي: "كذاب"، خطأ وليس بصواب، فالواقديّ حجة في التاريخ والسير، ضعيف في الحديث على الراجح، وعند بعضهم متروك فقط، وأما الكذب فالواقدي منه براء.

وبعد هذه المناقشة لكلام الألباني -رحمه الله- والتي أوضحت من خلالها أنه لا متسع له فيما أقدم عليه من تضعيفه لحديث أبيّ، وأن ما قاله في حق الإمام البخاري: "والعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث"، هو خطأ شنيع، كان حرياً به أن يتراجع عنه.

بعد هذه المناقشة، أخلص الآن لبيان الحكم على حديث أبيّ، وذلك بعد أن أبنت في تفصيل وإيضاح عن كلام الأئمة حول أبيّ وحديثه في الصحيح.

المطلب الرابـــع
خلاصة الحكم على أبيّ وحديثه في صحيح البخاري

بعد البحث في حال أبيّ بن عباس، ومناقشة كلام العلماء في حالِهِ، يظهر بجلاءٍ، أنه وإن لم يرتق إلى درجة الثقة، فهو في مرتبة من لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، وهو مفاد عبارة الذهبي -رحمه الله- في "الميزان": أبي وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث أهـ، ومَن عدَّل أبيّاً غير الذهبي من العلماء هم ما بين موثّق له صراحة أمثال: الدارقطني وابن القيم وابن الملقن وابن قطلوبغا وأبو زرعة العراقي، أو ضمناً مثل أبي موسى المديني والبغوي وعلاء الدين مغلطاي والسيوطي، الذين جعلوا حديثه في درجة الصحيح، أو الترمذي والدارقطني وابن القيم، الذين جعلوه في درجة الحسن[(١)]؛

وأما تضعيف من ضعّفَه فمَرَدّه إلى مطلق تفرّد أبيّ بأحاديث نَقَلَها فلم يروها غيره، وهو ليس بجرح بيّن كما قرره الحافظ[(٢)]، أو أنهم أطلقوا فيه قولهم: ضعيف، دون بيان سببه، فهو جرح غير مفسر، فلا يُقبَل[(٣)]، على أن ما أطلِقَ في أبيّ من تضعيف لا ينهض أمام إخراج البخاريّ حديثه في أصول

---

(١) يُنظر ص: ٣٧٠٩ : ٣٧١٧ من البحث.

(٢) يُنظر ص: ٣٧٢٤ من البحث.

(٣) يُنظر ص: ٣٧٢٠ من البحث.

صحيحه، والذي دَأَبَ العلماء على جعله سبباً لتعديل الرواة ممن هم على هذه الصفة وتصحيح حديثهم، ومَدفَعاً يدفعون به كلام من تكَّلم فيهم(١).

وأما حديث أبي بن عباس في صحيح البخاري في ذكر خيل النبي ﷺ، فهو صحيح إما لذاته، وذلك على رأي من يقول إن أبيّاً ثقة، أو صحيح لغيره، على رأي من يقول إنه حسن لذاته وبالمتابِع صار صحيحاً لغيره، وأما قول من ضعفه فلا عبرة به، ولا نصيب له من العلم أو التحقيق.

والذي أميل إليه وأرجحه، هو أن حديث أبي في ذكر خيل النبي ﷺ عند البخاري في الصحيح هو في درجة الصحيح لغيره، وذلك لعدة أسباب أسوقها فيما يلي:

أولاً: إخراج البخاري للحديث في أصول صحيحه هو تعديل ضمني لأبي، والذي يعد أعلى درجات التعديل للضمني للرواة، ومن ثم جاء الحافظ ابن حجر -رحمه الله- فجعل حديث أبيّ هذا أول مثال يذكره لنوع الصحيح لغيره في عدة أحاديث ساقها لهذا النوع، وذلك في سياق مناقشته لابن الصلاح في تعريفه للحديث الصحيح، فقال: اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك أ.هـ، أي بجعلها من نوع الصحيح لغيره، ثم مَثَّلَ بعده لهذا النوع بحديث أبيّ هذا عند البخاري.

ثانياً: حديث أبيّ عند البخاري، الرواة عنه فيه ثقات أثبات، ويرويه أبيّ عن

---

(١) ذَكَرت سلفاً جانباً من آراء العلماء في هذا وتطبيقاتهم في مصنفاتهم، عند الحديث عن وجوه التوثيق الضمني للرواة في ص ٣٦٧٥ من البحث.

أبيه التابعي الثقة، عن جده الصحابي الجليل سهل بن سعد رضي الله عنهم أجمعين، ثم جاء أخوه عبد المهيمن فتابعه في الرواية عن أبيه عن جده، وعبد المهيمن هو في درجة الضعيف الذي يُعتبَر بحديثه في المتابعات والشواهد، وتابع أخاه أُبَيًّا في الرواية عن أبيهما العباس التابعي الثقة، عن جدهما الصحابي، في ذكر شأن من شئون بيتهم وأسرتهم، هم أخبر به مِن غيرهم، وذلك أن النبي ﷺ، جَعَلَ عندهم فرساً له يقومون عليه في حديقتهم، ولم يخالفهم في هذه الرواية غيرهم من الرواة، فاعتَمَدَ البخاري حديث أبيّ هذا وانتقاه من بين مروياته محتجاً به في صحيحه.

ثالثاً: نَظَرَ الحافظ -رحمه الله- إلى التطبيق المنهجي للبخاري في إدراجه هذا الحديث في أصول صحيحه، فقال في نهاية كلامه في النكت بعد أن مَثَّل لنوع الصحيح لغيره بهذا الحديث لأبيّ: فلهذه الصورة المجموعية، حَكَمَ البخاري بصحته.

وختاماً أقول: إن حديث أبيّ بن عباس في ذكر خيل النبي ﷺ عند البخاري في صحيحه، هو في درجة الصحيح لغيره.

الخاتـــــــمة

الحمد لله في المبدأ والمنتهى، وصلاة وسلاماً تامين دائمين على أفضل خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

وبعد .. فهذه أهم النتائج التي تبدت لي في خاتمة البحث، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- إخراج البخاري لراوٍ في صحيحه احتجاجاً هو في أعلى درجات التعديل الضمني للرواة، ولا معدل عن توثيقه إلا ببرهان بيّن.

- التوثيق الضمني للرواة، هو من القواعد المهمة للرواة في الحكم عليهم، ومت يطالع صنيع العلماء ويستقرئ تصرفاتهم في تخريجاتهم وأحكامهم على الأحاديث، يظهر له بجلاء الكثير من أوجه التوثيق الضمني للرواة.

- أبيّ بن عباس عدّله عدد لا بأس به من أكابر العلماء، ما بين مصرّح بتوثيقه وتعديله، أو مجوّد ومصحح لحديثه، فيما يعد من باب التوثيق الضمني.

- مَن ضعّف أبيّاً من العلماء، هم ما بين مضعِّفٍ له إجمالاً دون بيان سببه، أو لتفرده بروايات، والجرح غير مبيَّن السبب، لا يُقبَل أمام تعديل البخاري لأبي باحتجاجه به في صحيحه، على ما قرره العلماء وقالوا به في رواة الصحيح، ومن قَصَدَ تضعيف أبيّ لتفرده، فهو تضعيف لمطلق التفرد،

خالف أم لم يخالِف، وقد أُطلِق هذا في عدد من الثقات الذين تفردوا بأحاديث، وليس هذا بمغمز يُرَد به الراوي.

- أبيّ بن عباس لا ينزل حديثُه بانفراد عن مرتبة الحسن لذاته، وحديثه في البخاري هو في درجة الصحيح لغيره.

أما أهم توصيات الباحث فتأتي في عدة نقاط هي كالتالي:

- يوصي الباحث باستقراء صنيع العلماء وتطبيقاتهم وتصرفاتهم في كتبهم، عند تخريج الأحاديث والحكم على الرواة، فهو باب عظيم الشأن، يُظهِر بجلاء منهج النقّاد وما ارتضوه من آراء في مختَلَف مصنفاتهم.

- تتبع رأي العالِم في مختلف كتبه، مع مراعاة التسلسل التاريخي لديه في تصنيفه هذه الكتب، من شأنه الخروج برأي منصف حيال ما استقر عليه رأيه في قضية ما.

- ينبغي مراعاة جناب أكابر العلماء، أمثال الذهبي وابن حجر وغيرهم، ممن أفنوا أعمارهم بين صفحات الكتب، وعدم التسرع باتهامهم والوقوع في حقهم.

ونهـاية .. أسأل المولى سبحان أن يختم لي ولقارئه ولذريتي وللمسلمين بخاتمة السعادة أجمعين، وأن يجعل عملي هذا وسيلة لشفاعة سيد الخلق أجمعين، وسبباً للنجاة يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسِّلم تسليما كثيرا

فهرس المصادر والمراجع

١. إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين أبي العباس أحمد ابن محمد الشافعي القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ، ط: دار الكتب العلمية بيروت.
٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ط: دار الجيل بيروت، الأولى ١٤١٢هـ، .تحقيق: علي محمد البيجاوي.
٣. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ، ط: دار الجيل بيروت ، ط: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، .تحقيق: علي محمد البيجاوي.
٤. الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، العاشرة، ١٩٩٢م.
٥. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م
٧. الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ، ط: دار الفكر بيروت ، ط: الأولى ١٩٩٨م ، .تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

٨. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: د. علي محمد ونيس، نشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٣٥ هـ
٩. بحر الدم فيمن تناوله الإمام أحمد بمدح أو ذم للإمام أحمد بن حنبل، ط: دار الراية الرياض، ط: الأولى ١٩٨٩م ، .تحقيق: د. أبو أسامة وصي الله بن محمد بن عباس.
١٠. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبوالمعالي الجويني، نشر: دار الوفاء – المنصورة، مصر، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب ، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ،
١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: المكتبة العصرية، لبنان
١٢. تدريب الراوي شرح تقريب النووي، جلال الدين السيوطي، ط: مكتبة الرياض الحديثة الرياض ، .تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
١٣. تدريب الراوي شرح تقريب النووي، للإمام جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
١٤. تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، ط: دار الكتب العلمية بيروت ، ط: الأولى.

١٥. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ، ط: دار الكتاب العربي بيروت ، ط: الأولى ، .تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.

١٦. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، ط: دار الرشيد سوريا ، ط: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، .تحقيق: محمد عوامة.

١٧. التلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني، ط: المدينة المنورة، سنة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، .تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

١٨. تهذيب الأسماء لمحي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ط: دار الفكر بيروت، ط: الأولى ١٩٩٦م، تحقيق مكتب البحوث والدراسات.

١٩. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ط: دار الفكر بيروت، ط: الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، ط: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الأولى ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، .تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٢١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي (ت ٨٤٤هـ)، ط: مؤسسة الرسالة.

٢٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين ابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين ابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر: دار النوادر، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٢٤. الثقات لمحمد بن حبان أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ)، ط: دار الفكر بيروت، ط: الأولى ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، .تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٢٥. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، ط: دار إحياء التراث بيروت، ط: الأولى ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

٢٦. الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة بيروت، .تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

٢٧. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم لأبي عبد الله الذهبي، ط: دار البشائر الإسلامية بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ، .تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي.

٢٨. سنن ابن ماجة لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ط: دار الفكر بيروت، .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٩. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ط: دار إحياء التراث بيروت، .تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٣٠. سنن الدار قطني لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي، ط: دار المعرفة بيروت، سنة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م، .تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

٣١. سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، ط: دار الكتاب العربي بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧هـ، .تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.

٣٢. السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي، ط: مكتبة دار الباز مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، .تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٣٣. سنن النسائي (المجتبى) لأبي عبد الرحمن النسائي، ط: مكتب المطبوعات حلب، ط: الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، .تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٣٤. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ط: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤١٤هـ، .تحقيق: زياد محمد منصور.

٣٥. سؤالات الحاكم للدار قطني، ط: مكتبة المعارف الرياض، ط: الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، .تحقيق: د. موفق بن عبد الله ابن عبدالقادر.

٣٦. سير أعلام النبلاء للذهبي، ط: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: التاسعة ١٤١٣هـ، .تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي.

٣٧. شرح النووي على صحيح مسلم لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط: دار إحياء التراث بيروت، سنة ١٣٩٢هـ.

٣٨. صحيح ابن حبان لابن حبان البستي، ط: مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الثانية ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، .تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٣٩. صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، ط: المكتب الإسلامي بيروت، سنة ١٣٩٠هـ- ١٦٧٠م، .تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

٤٠. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط: دار ابن كثير اليمامة بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، .تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٤١. طبقات الحفاظ للسيوطي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٢. الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد، ط: دار صادر بيروت.

٤٣. العلل المتناهية لابن الجوزي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ، .تحقيق: خليل الميس.

٤٤. العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، ط: المكتب الإسلامي بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، .تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

٤٥. غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، ط: جامعة أم القرى مكة المكرمة، سنة ١٤٠٢هـ، .تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.

٤٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة بيروت، .تحقيق: محب الدين الخطيب.

٤٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، ط: دار القبلة للثقافة جدة، ط: الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، .تحقيق: محمد عوامة.

٤٨. الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، ط: دار الفكر بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، .تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

٤٩. الكفيل بالوصول إلى ثمرات الأصول، ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندراني المعروف بابن المنيِّر المالكي، نشر: دار أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل، تحقيق: مقصد فكرت أوغلو كريموف، الكويت ، ١٤٤٢ هـ، ٢٠٢٠م

٥٠. كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمَّد الخَضِر الشنقيطي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ،١٩٩٥ م.

٥١. اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري، ط: دار صادر بيروت، سنة ١٤٠٠هـ.

٥٢. لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، ط: دار صادر بيروت، ط: الأولى.

٥٣. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ط: مؤسسة الأعلمي بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، .تحقيق: دائرة المعرف النظامية الهند.

٥٤. اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، محمد بن عمر أبو موسى المديني ، تحقيق: أبو عبد الله محمد علي سمك، نشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م

٥٥. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم، ط: دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، .تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٥٦. مسند أبي عوانة (ت ٣١٦هـ)، ط: دار المعرفة بيروت، ط: الأولى ١٤١٩هـ، .تحقيق: أيمن الدمشقي.

٥٧. مسند أبي يعلى لأحمد بن علي بن المثني أبو يعلى الموصلي، ط: دار المأمون للتراث دمشق، ط: الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، .تحقيق: حسين سليم أسد.

٥٨. مسند أحمد بن حنبل، ط: مؤسسة قرطبة مصر.

٥٩. مسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، ط: مؤسسة علوم القرآن بيروت، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، .تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.

٦٠. مسند الطيالسي لسليمان بن داود الطيالسي، ط: دار المعرفة بيروت.
٦١. مصنف ابن أبي شيبة، ط: مكتبة الرشد الرياض، ط: الأولى ١٤٠٩هـ، .تحقيق: كمال يوسف الحوت.
٦٢. مصنف عبد الرزاق، ط: المكتب الإسلامي بيروت، ط: الثانية ١٤٠٣هـ، .تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
٦٣. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر العسقلاني، ط: دار العاصمة السعودية، ط: الأولى ١٤١٩هـ، .تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري.
٦٤. المعجم الأوسط للطبراني، ط: دار الحرمين القاهرة، سنة ١٤١٥هـ، .تحقيق: طارق عبد الله محمد، عبد المحسن إبراهيم الحسيني.
٦٥. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي، ط: دار الفكر بيروت.
٦٦. المعجم الصغير للطبراني، ط: المكتب الإسلامي بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، .تحقيق: محمد شكور محمود الحاج.
٦٧. المعجم الكبير للطبراني، ط: مكتبة العلوم والحكم الموصل، الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، .تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
٦٨. معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، بكر بن عبد الله أبو زيد، نشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الثالثة، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦ م.

٦٩. المغنى في الضعفاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ط: دار القبلة للثقافة .تحقيق: د. نور الدين عتر.

٧٠. من تكلم فيه وهو موثق لأبي عبد الله الذهبي، ط: مكتبة المنار الزرقاء، الأولى ١٤٠٦هـ، .تحقيق: محمد شكور.

٧١. مناهج البحث العلمي – محمد سرحان علي المحمودي – ط: دار الكتب، صنعاء، ٢٠١٩.

٧٢. الموطأ للإمام مالك بن أنس، ط: دار إحياء التراث مصر، .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٧٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ط: ط: دار الكتب العلمية بيروت، الأولى ١٩٩٥م، .تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود.

٧٤. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، ط: دار الجيل بيروت، سنة ١٩٧٣م.

٧٥. هـدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة بيروت، سنة ١٣٧٩هـ، .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	ملخص البحث.	٣٦٥٠
٢	المقدمة.	٣٦٥٢
٣	المبحث الأول: الإمام البخاري وجامعه.	٣٦٥٦
٤	المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري.	٣٦٥٧
٥	المطلب الثاني: صحيح البخاري (تسميته – الباعث على تأليفه – شرطه)	٣٦٦٥
٦	المبحث الثاني: التوثيق الضمني (معناه – وجوهه).	٣٦٧٥
٧	المبحث الثالث: (رفع الإلباس عن حال أبيّ بن عباس)	٣٧٠٠
٨	المطلب الأول: نص حديث (أبيّ بن عباس) عند البخاري في صحيحه وتخريجه.	٣٧٠١
٩	المطلب الثاني: ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في أبيّ ومناقشتها.	٣٧٠٩

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١٠	المطلب الثالث: الرد على الشيخ الألباني في تضعيفه هذا الحديث وانتقاده على الأئمة.	٣٧٤٦
١١	المطلب الرابع: خلاصة الحكم على أبيّ وحديثه في صحيح البخاري.	٣٧٥٥
١٢	خاتمة البحث.	٣٧٥٩
١٣	فهرس أهم المصادر.	٣٧٦١
١٤	فهرس الموضوعات.	٣٧٧١

تم بحمد الله تعالى